مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

الثقافة السياسية لدى المصريين في الألفية الثالثة: دراسة تحليلية لمسح القيم العالمي

د. إصلاح عبدالناصر عبدالرحمن حسن

أستاذ علم الاجتماع المساعد

كلية الآداب– جامعة الفيوم

DOI: 10.21608/qarts.2024.336169.2104

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – المجلد (٣٤) العدد (٦٦) يناير ٢٠٢٥

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

الثقافة السياسية لدى المصريين في الألفية الثالثة:

دراسة تحليلية لمسح القيم العالمي

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الثقافة السياسية لدى المصريين خلال العقدين الأخيرين، وذلك من خلال رصد التحولات التي طرأت على مواقفهم تجاه المؤسسات السياسية، الديمقراطية، والانتماءات الاجتماعية، حيث تهدف الدراسة إلى فهم مدى تأثير التحولات السياسية والاقتصادية على الثقة في المؤسسات، ومدى دعم المصريين للديمقراطية، إضافة إلى استكشاف العوامل المؤثرة في دوائر الانتماء. تم الاعتماد على بيانات مسح القيم العالمي التي جمعت في أربع موجات رئيسية خلال أعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠٨، ٢٠١٢، و٢٠١٨ لتحليل هذه التحولات.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك باستخدام أسلوب التحليل التلوي (Meta-analysis) لبيانات المسح لتقديم صورة شاملة عن الثقافة السياسية. تم تقسيم التحليل إلى ثلاثة محاور رئيسية: الثقة في المؤسسات (مثل المؤسسات الدينية، الصحافة، الأحزاب السياسية، والشرطة)، الاتجاهات نحو الديمقراطية، ودوائر الانتماء. تم تحليل التغيرات في هذه المحاور عبر موجات المسح لتحديد الاتجاهات الرئيسية في الثقافة السياسية لدى المصريين.

أظهرت النتائج انخفاضًا ملحوظًا في الثقة في المؤسسات، خاصة بعد أحداث ٢٠١١ وما تلاها من اضطرابات سياسية واقتصادية. كما تبين وجود ميل عام نحو تفضيل الديمقراطية، لكن هذا التفضيل تراجع نتيجة التجارب السياسية الصعبة في فترة ما بعد ٢٠١١. فيما يتعلق بالانتماء، حافظ المصريون على انتمائهم القوي لبلدهم وهويتهم الدينية والتاريخية، إلا أن الثقة في النظام السياسي والمؤسسات ظلت متذبذبة.

الكلمات المفتاحية: الثقافة السياسية، مسح القيم العالمي، القيم السياسية.

مقدمة

يعتبر تاريخ مصر الطويل والمعقد واحدًا من العوامل الرئيسية التي تُشكل الثقافة السياسية لمواطنيها. فقد تأثر المصريين بالعديد من الأحداث والثقافات المختلفة التي مرت عليها عبر التاريخ، بدءًا من الحضارات القديمة وصولاً إلى الاحتلالات الأجنبية والنزاعات الداخلية والتغيرات السياسية الجذرية. هذه العوامل التاريخية ساهمت في بناء قواعد وقيم مختلفة شكلت ملامح من الثقافة السياسية الحالية في مصر، مما يجعل فهم هذه الثقافة وتحليلها رهنًا بفهم أركيولوجيا الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد تاريخيًا.

شهدت مصر على مر العصور سلسلة من التحولات السياسية والاجتماعية التي انعكست بشكل واضح على الثقافة السياسية للمجتمع. هذه التحولات التي شملت تغييرات في النظام السياسي، بدءًا بالمرحلة الفرعونية التي بلغت أوج المركزية السياسية والاقتصادية، مرورًا بالفتح العربي الإسلامي الذي تبعه العديد من التغيرات السياسية والاقتصادية، تلك التي استمرت حتى الغزو العثماني لمصر، ثم عصر النهضة المصرية الحديثة التي قادها محمد علي وتقلصت ثمارها مع أحفاده إلى أن انتهت فعليًا مع الاحتلال الإنجليزي لمصر عام ١٨٨٢م.

تلى ذلك، المرحلة الملكية (١٩٢٢-١٩٥٣)، ثم ثورة يوليو ١٩٥٢ التي أدت إلى نشوء النظام الجمهوري، ثم الانتقال من رأسمالية الدولة والانحياز للمعسكر الشرقي والأيديولوجية الاشتراكية ودعم حركات التحرر الوطني في كامل إفريقيا في عهد عبد الناصر –خلال خمسينيات وستينيات القرن المنصرم– إلى فترة السبعينات التي شهدت انفتاحًا اقتصاديًا وسياسيًا والانحياز إلى المعسكر الغربي وتبني الأيديولوجية الرأسمالية

–جزئيًا– في عهد الرئيس أنور السادات، وصولًا إلى الحراك الثوري بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣، ذلك الحراك الذي جاء كقطيعة مع نظام مبارك وانقلابًا عليه، آملًا في عهد جديد يتمتع فيه المواطن المصري بكل ثمار الديمقراطية والنمو الاقتصادي.

ومنذ بداية الألفية الثالثة، ظهر جيل جديد من الشباب بدت ملامحه في التبلور منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية والعدوان الأمريكي علي العراق، حيث تفاعل مع السياسة ومارسها بطريق مختلفة عن تلك التي مارستها التيارات الأيديولوجية، فقد انبري قطاع واسع من هؤلاء الشباب في استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة وشبكة الإنترنت، وبالتالي اكتسب هذا الجيل ثقافته السياسية من خلال الإنترنت والحوار الإلكتروني عبر العالم من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، ففي عام ٢٠٠٠ بلغ عدد مستخدمي الإنترنت٦٥٠ ألف مصري وصلوا إلي ١٣ مليونًا في مقتبل عام ٢٠٠٩، خرج منهم ٢٣٠ ألف مدونة أو قرابة ٣٠.٧% من المدونات العربية، ووصل عدد المستخدمين للإنترنت في عام الثورة ٢٠١١ نحو ٣٠.٢ مليون مستخدم، ثم استمر بوتيرة شبه ثابتة من الزيادة السنوية ليصل إلى ٤٤.٧ مليون مستخدم عام ٢٠١٤[١]، ثم بلغ عدد المستخدمين خلال الربع الأول

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، رصد حركة مستخدمي الانترنت بالمليون مستخدم، متاح على الرابط التالي: https://n9.cl/npfm3

من عام ٢٠٢٣ نحو ٨٣.٧ مليون[١]. وتتميز هذه الثقافة السياسية الجديدة بعدة سمات يمكن بلورتها فيما يلي[٢]:

١. أنها لم تكن شاملة لكل شرائح المجتمع المصري، بل كانت تشمل وحسب شريحة من أكبر وأهم شرائح المجتمع المصري وهي شريحة الشباب.
٢. قيامها علي أسس وقواعد غربية مشتقة في معظمها من الخارج.
٣. أمست تلك الثقافة السياسية لا تخضع لأي حدود أو ضوابط أخلاقية أو مجتمعية.
٤. لعبت تلك الثقافة السياسية دورًا مهمًا في تشكيل السلوك السياسي لفئة الشباب داخل المجتمع المصري، كما حددت طريقة تعاطيهم مع السلطة السياسية المصرية.

تبلورت هذه الثقافة السياسية الجديدة التي حازها الشباب نتيجة تفاعلهم مع التحديات والمتغيرات والتطورات السياسية والتكنولوجية الجديدة في سلوك سياسي تمثل في ظهور **الحركات الاجتماعية الجديدة**، ومن أبرز تلك الجماعات: حركة كفاية، حركة شباب السادس من أبريل ، والجمعية الوطنية للتغيير، وحركة استقلال الجامعات ٩ مارس، ومهندسون ضد الحراسة، والإئتلاف المصري للتغيير، وتراوحت الاستراتيجيات التي استخدمتها هذه الجماعات لتحقيق مطالبهم من السلطة السياسية في مصر في

(٢) وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، نشرة مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مارس ٢٠٢٣، ص ١.

(٣)أحمد محمد عبد الرحمن العايدي، تأثير العولمة على الثقافة السياسية المصرية ودورها في قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، مجلة العلوم الاجتماعية والسياسية، مج. 18، ع.٤، ج. ٢، ٢٠١٧، ص ١٠٦.

الإحتجاجات بين التجمهر والإعتصام والإضراب، بل أن الأمر قد أصبح على درجة عالية من الخطورة خصوصًا بعد تدشين مؤسسات موازية لمؤسسات الدولة، تلك التي جاءت كنتيجة لتزوير الانتخابات البرلمانية لصالح الحزب الوطني الحاكم، سواء كان التجديد النصفي لأعضاء مجلس الشوري في يونيو ٢٠١٠ أو انتخابات مجلس الشعب في نوفمبر وديسمبر من نفس العام، حيث تم تشكيل البرلمان الشعبي الموازي للبرلمان الحقيقي(١).

كما توسعت ظاهرة **المدونين السياسيين الإلكترونيين**، حيث وصل عدد المدونات الإلكترونية للشباب المصري إلي نحو مئتي ألف مدونة قبيل الثورة ٢٠١١، والتي لعبت دوراً فاعلاً في عملية الحراك السياسي والمطالبة بالإصلاح السياسي، ومن أبرز تلك المدونات مدونة الوعي المصري وكانت متخصصة بفضح جرائم التعذيب في السجون، ومدونة كريم البحيري والتي نقلت إضرابات عمال غزل المحلة. كما خلقت الثقافة السياسية المصرية الجديدة هذه صراعًا مكتومًا بين **القوي السياسية الجديدة وجهاز الشرطة**، الذي كان يعمل في ظل قانون الطوارئ(٢).

أثرت هذه التغيرات السياسية والاقتصادية –بشكل كبير– على القيم السياسية لدى المصريين، تلك التي تعكس تصوراتهم عن نظام الحكم والسلطة والمشاركة السياسية، حيث تتميز الثقافة السياسية للمصريين في العصر الحديث بتفاعل معقد بين الإرث التاريخي وتأثير المؤسسة العسكرية والمقاومة الشعبية والهوية الوطنية المتطورة. وبحسب ذلك، باتت الثقافة السياسية تعكس تفاعلاً معقداً بين العوامل المحلية والدولية، بما في

(٢) المرجع نفسه، ص ١٠٧.

(١)أحمد محمد عبد الرحمن العايدي، مرجع سابق، ص ١٠٨.

ذلك التقدم التكنولوجي، والتحالفات المتغيرة، والحركات الشعبية، وإعادة تشكيل التوجه السياسي للبلاد وعلاقاتها الخارجية. وعلى ذلك سنحاول في دراستنا الراهنة تتبع تطور الثقافة السياسية لدى المصريين خلال العقدين الأخيرين من خلال بيانات مسح القيم العالمي.

أولًا: إشكالية الدراسة

يتميز التاريخ السياسي المصري بتقليد طويل من الإدارة المركزية، ويرجع هذا جزئيًا إلى جغرافية مصر، التي كانت الحياة المستقرة فيها محدودة على طول خطين متقاطعين؛ البحر الأبيض المتوسط ونهر النيل، مما جعل المنطقة تاريخيًا سهلة الحكم والإدارة. وكان المجتمع المصري دائماً "هيدروليكياً"؛ معتمدًا على الري واسع النطاق والسيطرة على الفيضانات من أجل البقاء. ومنذ زمن سحيق، كانت مصر تتمتع بإدارة مركزية قوية كانت تتحكم في مياه فيضان النيل وتنظم الري. ويوفر تراث الإدارة المركزية هذا واعتماد المجتمع على النيل بعض الأسس لفهم الثقافة السياسية للمصريين وعلاقتهم بالنظام السياسي والعملية السياسية برمتها[١].

بالإضافة إلى ذلك، كان للفتح العربي الإسلامي لمصر، دورًا مهمًا في تشكيل الثقافة السياسية للمصريين، فعلى مدار أكثر من أربعة عشر قرنًا لا يزال الدين هو التعبير الأكثر أهمية عن القيم الأساسية والمواقف والافتراضات الموجودة في ثقافة المصري. وهذا ليس فريدًا في مصر وحدها، نظرًا للطبيعة الشاملة للإسلام كقوة دينية واجتماعية وسياسية. إن مركزية الإسلام في الثقافة السياسية تكمن في تأثيره على تشكيل المواقف

([2])David J. Anthony, Political Culture And The Nature Of Political Participation In Egypt, Master's Thesis, The Naval Postgraduate School, 1980, P. 15.

تجاه السلطة والمشاركة داخل النظام السياسي. وهناك تأثير تبعي يرجع إلى البنية الاجتماعية الخاصة التي تم تعزيزها ولا تزال في المجتمعات الإسلامية[١].

كما أن للمدقق في التاريخ المصري الحديث، خصوصًا إبان القرن العشرين، أن يجد أن هناك عنصران جوهريان يمكن القول إنهما يشكلان الملامح الرئيسية لمصر المعاصرة: **العنصر الأول**، يتألف من المشروع الاجتماعي لعبد الناصر، بما يتضمنه من إصلاحات وعدالة توزيعية متمثلة في قوانين الإصلاح الزراعي، والإصلاح الاجتماعي، والتصنيع الحكومي، والتعليم المجاني والخدمات الصحية. **والعنصر الثاني**، يتمثل في مرحلة السادات، تلك التي آتت على هيئة مشروعات غير اجتماعية كالتحرير الاقتصادي، والإصلاحات الاقتصادية والسياسية كإلغاء القيود التنظيمية والخصخصة المفتوحة في أواخر السبعينيات.

أما في القرن الحادي والعشرين، وخصوصًا خلال العقد والنصف الأخيرين، كان هناك عنصرًا مهمًا للغاية في رسم الملمح النهائي لشكل الدولة المصرية في طورها الراهن، وهو عنصر التقلبات السياسية والاقتصادية، تلك التي كانت بدايتها مع أحداث يناير ٢٠١١م، تلك التي مثلت بداية مثالية لثورة شعبية ضد حكم مبارك وقطيعة مع طبيعة الإدارة السياسية التي شهدتها مصر خلال القرن المنصرم وأوائل القرن الحالي، والتي تم إجهاضها بفعل تدخل العديد من الفاعلين السياسيين وعلى رأسهم جماعة الإخوان المسلمين، ثم جاء ما كان يُأمل أن يكون ثورة تصحيح في عام ٢٠١٣، لتُشكل قطيعة مع الحكم الأقْصَر، من حيث المدة الزمنية، في تاريخ مصر الحديث، لجماعة الإخوان المسلمين.

([1])David J. Anthony, Op. Cit, P. 17.

ومع ذلك، فقد أبت الظروف السياسية والاقتصادية الوطنية والعالمية أن تجعل من هذه الحركة (عام ٢٠١٣) ثورة تصحيحية تُحيي شعارات يناير ٢٠١١ وتجعل منها حقيقة واقعة، فلم تشهد مصر خلال العقد الأخير إلا تراجعات اقتصادية متتالية، متمثلة في انخفاض التصنيفات الائتمانية للاقتصاد وارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات غير مسبوقة وتراجع قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي، وما تبع ذلك من تضاعف الأسعار عدة مرات في كثير من السلع الاستراتيجية. ومع ذلك، فبرغم الاستقرار السياسي والقضاء على الإرهاب وعودة سيادة الدولة على كامل أراضيها الذي تم تحقيقه خلال العقد الماضي، لم يتحقق استقرارًا اقتصاديًا موازيًا إلى الآن.

وبحسب ذلك، يُفترض أن تقود هذه التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها مصر عبر تاريخها الحديث إلى العديد من التحولات الموازية على الثقافة السياسية لدى المصريين. ومع ذلك، فإن هناك تساؤلات حول ما إذا كانت هذه التحولات قد أحدثت تغيرات جوهرية في الثقافة السياسية، أم أنها مجرد مظاهر سطحية تخفي وراءها ثباتًا في القيم السياسية الأساسية.

فالمصري –تاريخيًا– يعتقد أن بلاده كانت أقدم مراكز الحضارة الإنسانية، ومع ذلك كانت هناك على الدوام ثلاث مكونات رئيسة تُشكل هويته الوطنية تصبغ ثقافته السياسية؛ أول هذه المكونات هي **أمجاد التاريخ الفرعوني** التي تُشكل مصدرًا للفخر والشرف، وقد نشأت اتجاهات مثل المصرية والفرعونية نتيجة لهذا الشعور. وقد بقيت العديد من الكلمات والاحتفالات والممارسات الاجتماعية والدينية من العصر الفرعوني إلى يومنا هذا. ويمثل **والإسلام** المكون الرئيسي الثاني، حيث ظل الإسلام دين ودستور الغالبية من المصريين. والمكون الثالث هو المكون الغربي، ففي أواخر القرن الثامن عشر، جعلت الحملة

النابليونية الغرب معروفًا للمصريين، ومن ثم فهم المصريون تفوق التقنيات والأساليب الغربية. ومنذ ذلك الوقت، كان الغرب حاضرًا دائمًا كتهديد وكنموذج في آن[١].

وعلى هدي ذلك، تتمثل الإشكالية الرئيسة للدراسة الراهنة في محاولة فهم مدى تأثير التحولات السياسية والاقتصادية التي مرت بها مصر على تطور الثقافة السياسية للمصريين، وذلك من خلال بيانات مسح القيم العالمي، وذلك في الأربعة موجات الأخيرة التي شاركت فيهم مصر. وبحسب ذلك يمكن صياغة إشكالية الدراسة في تساؤل رئيس مفاده: ما التغيرات التي لحقت بالثقافة السياسية للمصريين خلال العقدين الأخيرين؟ وكيف ساهمت التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها مصر على هذه الثقافة السياسية؟، وتتفرع من هذا التساؤل عدد من التساؤلات البحثية الفرعية على النحو التالي:

١. ما مستوى الثقة في المؤسسات المختلفة (المؤسسات الدينية، المؤسسات الصحافية، الشرطة، الأحزاب السياسية، مجلس النواب، الحكومة الحالية) وكيف تغيرت مستويات الثقة بين المصريين في العقدين الأخيرين؟
٢. ما اتجاهات المصريين نحو الديمقراطية؟ هل شهدت مواقف المصريين تجاه الديمقراطية تغيرًا ملحوظًا خلال العقدين الأخيرين؟ وما هي أسباب هذا التغير؟
٣. إلى أي مدى يشعر المصريين بالانتماء لكل من القرية، والمنطقة/الجهة، والبلد (مصر)، القارة (إفريقيا)، والعالم)، وما العوامل المؤثرة في تشكيل دوائر الانتماء هذه.

(1)Ali Dessouki, The Mass Political Culture Of Egypt: A Case Study Of The Persistence Of Cultural Traits, The Muslim World, Vol. 61, No. 1, 1971, P. 14.

٤. ما الإجراءات والسياسات التي يمكن عبرها دعم وتعزيز الثقافة السياسية لدى المصريين؟ كيف يمكن تطوير السياسات والبرامج لتعزيز الثقة في النظام السياسي والمؤسسات المختلفة في مصر؟

ثانيًا: أهداف الدراسة

تنطلق الدراسة من هدف رئيس مفاده: "**تحليل التغيرات التي لحقت بالثقافة السياسية لدى المصريين خلال العقدين الأخيرين**"، وتتفرع منه عدد من الأهداف الفرعية على النحو التالي:

١. رصد تطور مستوى الثقة في المؤسسات (المؤسسات الدينية، المؤسسات الصحافية، الشرطة، الأحزاب السياسية، مجلس النواب، الحكومة الحالية).
٢. الكشف عن تطور اتجاهات المصريين نحو الديمقراطية.
٣. الكشف عن دوائر الانتماء التي يشعر المصريين بالانتماء إليها أكثر من غيرها.
٤. تبيان الظروف والعوامل التي يمكن أن تكون قد أثرت على مستويات الثقافة السياسية لدى المصريين في المراحل المختلفة (بما يشمل الثقة في المؤسسات والاتجاه نحو الديمقراطية ودوائر الانتماء).
٥. الوصول لعدد من التوصيات لدعم وتعزيز الثقافة السياسية لدى المصريين.

ثالثًا: أهمية الدراسة:

وتنبع أهمية الدراسة من جانبين رئيسين، هما:

(أ) الأهمية العلمية للدراسة:

تأتي الأهمية العلمية للدراسة الراهنة من كونها قد تمثل إضافة جوهرية للأدبيات حول الثقافة السياسية في مصر، حيث تسد فجوة بحثية من خلال ربط القيم السياسية

بالتغيرات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها البلاد خلال العقدين الأخيرين. وبمقارنة الثقافة السياسية خلال فترات من التغيرات السياسية والصدمات الاقتصادية، فإن الدراسة قد توفر رؤى معمقة حول درجة استقرار النظام السياسي والاجتماعي في مصر وتأثير الأحداث السياسية الكبرى، مثل الثورات والتحولات الاجتماعية، على الثقافة السياسية.

(ب) الأهمية التطبيقية للدراسة:

فمن خلال نتائج الدراسة، يمكن لصناع القرار الحصول على فهم أعمق للتغيرات التي طرأت على القيم السياسية لدى المصريين، وبالتالي مساعدته على تطوير سياسات تعكس تلك التحولات وتستجيب لتطلعات المجتمع، مما يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي. فضلًا عن ذلك، توفر الدراسة بيانات مهمة لدعم تصميم برامج تعليمية وتثقيفية وتوعوية تهدف إلى نشر الوعي السياسي، خاصة فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

رابعًا: مفاهيم الدراسة:

تستند الدراسة إلى مفهوم إشكالي رئيس: مفهوم الثقافة السياسية. ندرك أن علماء الأنثروبولوجيا يستخدمون مصطلح الثقافة بطرق مختلفة تتسع لتشمل كل جوانب الواقع الاجتماعي والمادي والنفسي لأعضاء المجتمع، وأن استعماله على هذا النحو في دراستنا الراهنة يعرضنا لخطر استيراد غموضه ومزاياه معًا. ولتجنب الاتساع المشمول بالغموض لمفهوم الثقافة، يمكن أن نعتمد على مدخل لتعريفها يستند إلى اعتبارها توجه نفسي نحو الموضوعات الاجتماعية.

وبحسب ذلك، فعندما نتحدث عن الثقافة السياسية لمجتمع ما، فإننا نشير إلى النظام السياسي باعتباره متجسدًا في إدراكات ومشاعر وتقييمات سكانه. وينخرط الناس في هذا

النظام السياسي تمامًا كما ينخرطون في الأدوار غير السياسية والأنظمة الاجتماعية. إن الصراعات بين الثقافات السياسية تشترك في الكثير من القواسم المشتركة مع الصراعات الثقافية الأخرى، وتصبح العمليات التثاقفية السياسية أكثر قابلية للفهم إذا نظرنا إليها من منظور المقاومات والميول الإدماجية للتغير الثقافي بشكل عام. وعلى ذلك، فإن مصطلح الثقافة السياسية يشير إلى توجهات سياسية محددة المواقف تجاه النظام السياسي وأجزائه المختلفة، والمواقف تجاه دور الذات في هذا النظام. ونحن نتحدث عن الثقافة السياسية تمامًا كما يمكننا أن نتحدث عن الثقافة الاقتصادية أو الثقافة الدينية؛ إنها مجموعة من التوجهات تجاه مجموعة خاصة من الأشياء والعمليات الاجتماعية[١].

عرف **فيربا** الثقافة السياسية بأنها منظومة المعتقدات والرموز التعبيرية، والقيم التي يجري في ظلها النشاط السياسي، أو تشكل خلفية له. ويتفق بعض الباحثين على صيغة تعريفية للثقافة السياسية باعتبارها تلك القيم والمواقف والتوجهات التي تُعزز نظامًا سياسيًا، ومنظومة من المؤسسات السياسية أو تضعفها، ويهتم الباحثون فيها بتوزيع أنماط التوجهات السياسية، فضلًا عن السلوك تجاه النظام السياسي ومركباته المتعددة، والمواقف من دور الفرد أو المواطن في هذا النظام[٢].

إن الثقافة السياسية لأمة ما هي التوزيع الخاص لأنماط التوجه نحو الأهداف السياسية بين أفراد الأمة. وقبل أن نتمكن من التوصل إلى مثل هذه التوزيعات، فإننا نحتاج إلى تعريف وتحديد أنماط التوجه السياسي وفئات الأهداف السياسية. وبما أن هذا التوجه يُشير إلى الجوانب الداخلية للأشياء والعلاقات، فإنه يشمل كلًا من: **التوجه**

(2)Gabriel Almond And Sidney Verba, The Civic Culture: Political Attitudes And
Democracy In Five Nations, Princeton University Press, London ,1963, P. 14.

(٣)عزمي بشارة، الثقافة السياسية: ملاحظات عامة، مجلة تبين، مج. ١٢، ع. ٤٥، ٢٠٢٣، ص ٨.

المعرفي؛ أي المعرفة بالنظام السياسي وأدواره وشاغلي هذه الأدوار ومدخلاته ومخرجاته، وكذلك **التوجه العاطفي**، أو المشاعر حول النظام السياسي وأدواره وموظفيه، فضلًا عن **التوجه التقييمي**؛ أي الأحكام والآراء حول الأهداف السياسية التي تنطوي عادة على الجمع بين المعلومات والمشاعر[١].

إن الثقافة السياسية، مثلها كمثل النظام الثقافي العام الذي تعكسه، تنتقل من خلال التنشئة السياسية. فالقيم السياسية الثقافية تتغلغل تدريجيًا داخل المجتمع، ويصبح السلوك السياسي انعكاسًا لهذه القيم المكتسبة إلى حد كبير. وبهذا المعنى، فإن الثقافة السياسية هي البعد النفسي للنظام السياسي، حيث تُشير إلى تلك القيم والمعتقدات والمواقف والمهارات السائدة بين السكان بالكامل (الثقافة السياسية الجماهيرية)، فضلاً عن تلك الميول الخاصة الموجودة داخل عناصر معينة من المجتمع (الثقافات الفرعية السياسية)، ومع مواجهة المجتمعات التقليدية لقوى التغيير الاجتماعي والصراع الثقافي والتحديث، تتغير القيم السياسية لعناصر مختلفة داخل المجتمع[٢].

وتأسيسًا على ما سبق، فبتطبيق الدلالات الواردة من التعريفات السابقة للثقافة السياسية، فإنه يمكن اعتبارها مجموع المواقف والتوجهات والأفكار والقيم التي تحُدد طبيعة النشاط السياسي أو لها أثر في الحياة السياسية، وترتبط في كثير من الحالات بمتوسط التوجهات السياسية للأفراد على المستوى الوطني وتأثيرها على إمكانيات التحول السياسي أو استمرارية واستقرار الأنظمة السياسية القائمة[٣].

(2)Gabriel Almond And Sidney Verba, Op. Cit, Pp. 14-15.
([3])David J. Anthony, Op. Cit, P. 4.

([١]) زدام يوسف، التناقض في الفكر والممارسة السياسية لدى المواطن الجزائري قراءة في نتائج المسح العالمي للقيم ٢٠١٠-٢٠١٤، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، ع. ١٣، ٢٠١٥، ص ١٦٤.

وعلى هدي ما سبق، يمكن تقديم التعريف الإجرائي التالي لمفهوم الثقافة السياسية: **هي مجموعة القيم والمواقف والتوجهات المتصلة بالثقة في مؤسسات الدولة، والاتجاه نحو الديمقراطية والشعور بالانتماء لمصر خلال العقدين الأخيرين.**

خامسًا: الإطار المنهجي للدراسة:

- **نوع الدراسة:** تُعد الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، حيث تعمد إلى وصف أبعاد الثقافة السياسية لدى الجماهير المصرية بالاعتماد على بيانات مسح القيم العالمي، خلال الأربعة موجات السابقة التي شاركت فيهم مصر، وكذلك تحليل التغيرات التي طرأت على هذه الثقافة خلال هذه الموجات الأربعة (كلما كانت البيانات متاحة).
- **منهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على بيانات مسح القيم العالمي، وذلك لعمل تحليل تلوي(بعدي) Meta-analysis لهذه البيانات من أجل الإجابة على التساؤلات البحثية المطروحة، حيث تم الاستعانة بموقع مسح القيم العالمي على الإنترنت من أجل عمل التحليلات اللازمة والسلاسل الزمنية للمتغيرات التي شملتها الدراسة.
- **مجتمع الدراسة:** أفراد المجتمع المصري في الفئة العمرية من ١٨ عامًا فأكثر، من المقيمين في مصر خلال فترة إجراء المسوح الأربع.
- عينة الدراسة: اعتمد مسح القيم العالمي في الموجات الأربعة التي شاركت فيهما مصر، على عينات قوامها (٣٠٠٠)، (٣٠٥١)، (١٥٣٢)، (١٢٠٠) والتي أجري المسح عليها في أعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠٨، ٢٠١٢ و ٢٠١٨ على التوالي.

- **في منهجية مسح القيم العالمي–مصر:**

يُعد مسح القيم العالمي مشروع بحثي عالمي ضخم يحاول استكشاف المنظومة القيمية العالمية، بما في ذلك القيم المتصلة بالمشاركة السياسية والثقافة السياسية، القيم الدينية، القيم الاجتماعية والأعراف والصور النمطية، السعادة، رأس المال الاجتماعي والثقة والعضوية التنظيمية، القيم الاقتصادية، التصورات حول الفساد والهجرة، التصورات الأمنية، والتصورات حول العلوم والتكنولوجيا، للسكان حول العالم، وذلك من أجل تبيان التغيرات الحادثة في هذه المنظومة القيمية عبر الزمن، ومدى تأثير هذه التغيرات على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مجتمعات العالم.

بدأ مسح القيم العالمي في عام ١٩٨١، تحت قيادة العالم الأمريكي "**رونالد انجلهارت**". يُغطي المسح –حتى الآن– السكان في ١٢٠ دولة عبر عينات ممثلة لـ ٩٤.٥٪ من السكان حول العالم، وذلك عبر موجات متتالية من المسوح كان أولها خلال الفترة (١٩٨١–١٩٨٤)، ثم الموجة الثانية(١٩٩٠–١٩٩٤)، ثم الثالثة (١٩٩٥–١٩٩٨)، ثم الرابعة (١٩٩٩–٢٠٠٤)، ثم الخامسة (٢٠٠٥–٢٠٠٩)، ثم السادسة (٢٠١٠–٢٠١٤)، وتأتي الموجة السابعة في الأخير خلال الفترة (٢٠١٧–٢٠٢٢). وقد شاركت مصر في الموجات الأربعة الأخيرة؛ الرابعة، الخامسة، السادسة، والسابعة، وتم جمع البيانات من السكان في أعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠٨، ٢٠١٢، ٢٠١٨ على عينات بلغ قوامها (٣٠٠٠)، (٣٠٥١)، (١٥٣٢)، (١٢٠٠) على التوالي[١].

(١) محمد عز، مسح القيم العالمي: قراءة في التحولات القيمية والثقافية حول العالم، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٢، متاح على الرابط: https://2u.pw/lT9EVhj

سادسًا: مناقشة نتائج الدراسة

جرت التحليلات الإحصائية لبيانات مسح القيم العالمي في الدورات الأربع الأخيرة، التي شاركت فيها مصر، باستخدام منهجية السلاسل الزمنية، في أربع دورات متتالية للمسح: الدورة الأولى ((١٩٩٩-٢٠٠٤)، والثانية (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، والثالثة (٢٠١٠-٢٠١٤)، والرابعة (٢٠١٧-٢٠٢٢)، وذلك من أجل قياس مدى التغير الحادث في متغيرات الثقافة السياسية الخاضعة للدراسة، ولكن يُلاحظ أن هناك بعض الأسئلة لا التي ليس لها استجابات في دورة أو أكثر من السلسلة الزمنية، وبالتالي سنعمل على تحليل الاستجابات في الدورات المتاحة فقط. وبناء على هذه التحليلات، نستعرض نتائج الدراسة في المحاور الثالثة التالية:

١. الثقافة السياسية والثقة في المؤسسات.
٢. الثقافة السياسية والاتجاه نحو الديمقراطية.
٣. الثقافة السياسية ودوائر الانتماء.

(أ) الثقافة السياسية والثقة في المؤسسات:

إن الثقة السياسية، مثلها كمثل الثقة الاجتماعية، تبدو وكأنها انعكاس للظروف الخارجية أو الموضوعية. فهي عادة ليست تعبيرًا عن سمة أساسية من سمات الشخصية التي تثق في الآخرين، بل هي تقييم للعالم السياسي. وهذا يجعل درجات الثقة بمثابة اختبار حاسم لمدى أداء النظم السياسية في نظر مواطنيها. وتشير الثقة المنخفضة إلى أن شيئًا ما في النظام السياسي –الساسة أو المؤسسات أو كليهما–

يعمل بشكل سيئ. وقد يكون السبب في ذلك ضعف الأداء، أو أن التوقعات مرتفعة للغاية، ولكن الثقة المنخفضة في كل الأحوال تشير إلى أن هناك شيئًا ما خطأ[١].

وفي هذا السياق، تُعد الثقة في المؤسسات من المفاهيم المهمة في مجال الثقة السياسية. وتتضمن الأدبيات مناقشة حول ما إذا كان من الممكن الثقة في الأنظمة والمؤسسات ومعاملتها بنفس الطريقة التي نعامل بها الثقة الفردية، حيث يرى البعض أننا عندما نثق في الأنظمة فإننا، في الواقع، نثق في الأدوار والروتين المتوقع وليس في المؤسسة نفسها. وعلاوة على ذلك، تمثل المؤسسات أساسًا للثقة بين الفاعلين المختلفين، لأن التوقعات المشتركة تسمح بنشوء الثقة، وبالتالي، من خلال تعزيز المؤسسات، يتسع نطاق الثقة في المجتمع[٢].

ومع ذلك، يزعم البعض أن قدرًا من انعدام الثقة السياسية أو الافتقار إليها يُعد أمرًا صحيًا للحياة السياسية، وأن الثقة المفرطة في الساسة تنتج سلوكًا سياسيًا غير حكيمًا. وربما يكون هذا صحيحًا، ولكنه ليس جوهر المسألة، فالثقة السياسية مهمة لأن الديمقراطيات تقوم على آليات مؤسسية من المفترض أن تضمن تصرف الساسة بطريقة جديرة بالثقة، أو تقودهم لدفع الثمن السياسي. وبحسب ذلك، فالثقة في المؤسسات التي من المفترض أن تحافظ على الساسة الجديرين بالثقة تشكل عنصرًا

([2])Kenneth Newton, Trust, Social Capital, Civil Society, And Democracy, International Political Science Review, Vol. 22, No. 2, Pp. 205-206.

([3])Mohamed Elimam, The Determinations Of Public Trust In The Government Of Egypt: An Empirical Study, Master's Thesis, American University In Cairo, Auc Knowledge Fountain, 2021, P. 14.

حاسمًا في هذا المزيج. ولكن هذا يدفعنا إلى تساؤلات ضرورية من قبيل: كيف ولماذا تتولد هذه الثقة، وفي ظل أي ظروف اجتماعية وسياسية ترتفع وتهبط[١].

إحدى الحجج، التي تقدمها بعض الأدبيات في هذا السياق، هي أن الثقة تُبنى من الأسفل إلى الأعلى وتنبع من التفاؤل الشخصي تجاه الآخرين، والذي يتشكل عبر عملية التنشئة في الأسرة؛ هذا التفاؤل الفردي يتم تعلمه من الأسرة تجاه أفرادها، ثم يتم تعميمه –في مرحلة لاحقة– على الآخرين أفرادًا ومؤسسات. وبالتالي، تميل المجتمعات الصغيرة المتجانسة إلى امتلاك مستويات أعلى من الثقة الاجتماعية. وهذا يعني عمليًا أن الثقة الاجتماعية، الناتجة عن الثقافة، هي شرط أساسي للمشاركة المدنية بين أعضاء المجتمع. وهناك حجة مضادة مفادها: "أن الثقة الاجتماعية هي نتاج للمشاركة المدنية وانخراط الناس في مجتمعهم، حيث تسمح التفاعلات بين أشخاص مختلفين في مجموعات متنوعة للناس بالثقة ببعضهم البعض[٢].

وعلى هدي ما سبق، تُعرف الثقة السياسيةبأنها "المواقف التي يتخذها الناس تجاه الإجراءات المستقبلية للحكومة والمنظمات الحكومية والأشخاص الذين يديرونها". ويعزز هذا الفهم وجهة نظر مفادها: أن الثقة/غياب الثقة هي موقف نشط وليست حالة سلبية، وخاصة في حالات غياب الثقة التي يُعتقد أنها حالة أكثر وعيًا من الثقة. ومن المهم التمييز بين الثقة السياسية في المؤسسات الحكومية المحايدة وغير المتحيزة وفي الوكلاء السياسيين. وفي تمييز أبسط، يتم تقسيم الأنظمة السياسية إلى: "النظام"، أو المؤسسات، و"السلطات" التي تتولى قيادات الحكومة المنتخبة قيادتها. وعلى ذلك، فإنه في حين يمكن حل مشكلة انعدام الثقة في السلطات من

(2)Kenneth Newton, Op. cit, Pp. 205-206.

(3)Mohamed Elimam, Op. cit, Pp. 12-13.

خلال انتخاب سلطات جديدة، فإن انعدام الثقة في النظام أكثر خطورة وقد يهدد استمرار الحكومة ويشكل تحديًا لشرعية النظام[١].

ومن خلال الدراسة الراهنة، يتم التعاطي مع ثقة المصريين في بعض المؤسسات الرئيسية (المؤسسات الدينية، المؤسسات الصحافية، الشرطة، الأحزاب السياسية، مجلس النواب، الحكومة الحالية)، وذلك من خلال بيانات مسح القيم العالمي، خلال الأربعة دورات الأخيرة التي شاركت فيها مصر، منذ ١٩٩٩وحتى عام ٢٠٢٢.

(١)الثقة في المؤسسات الدينية:

لقد ظل الدين حاضرًا كقيمة رئيسة لدى للمصريين في كل المسوح العالمية للقيم التي شاركت فيها مصر، حيث يُعد الدين جزءًا رئيسًا من الحياة اليومية لهم، ومن ثم بات مؤثرًا رئيسًا، ليس فقط على كامل المنظومة القيمية، ولكن كذلك على الأفكار والمعتقدات والممارسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ومع أن العلاقة بين التدين والعديد من جوانب الحياة الاجتماعية قد أثبتتها العديد من الدراسة الإمبيريقية، إلا إنه لا تزال هناك حاجة لفهم العلاقة المعقدة بين التدين والعملية السياسية في المجتمع المصري.

وبحسب ذلك، تُعد المؤسسات الدينية من أهم المؤسسات، ذات الطابع الاجتماعي السياسي، في تاريخ مصر الحديث، ليس فقط لأن المصريين هم من أكثر شعوب الأرض تدينًا، ولكن لطبيعة العلاقة المعقدة بين السلطة السياسية والمؤسسة الدينية –تاريخيًا– من ناحية، وكذلك طبيعة العلاقة بين هذه المؤسسات والجماهير المصرية من ناحية أخرى. وعلى ذلك، فإن مستوى ثقة هذه الجماهير في

(1)Mohamed Elimam, Op. cit, P. 13.

المؤسسة/المؤسسات الدينية يمكن أن يعكس مدى ثقته في العملية السياسية برمتها من ناحية، ومدى مصداقية هذه المؤسسات في معالجة قضاياهم والدفاع عنها من ناحية أخرى، وبالتالي، تُشكل هذه المؤسسات شطرًا مهمًا من ثقافتهم السياسية.

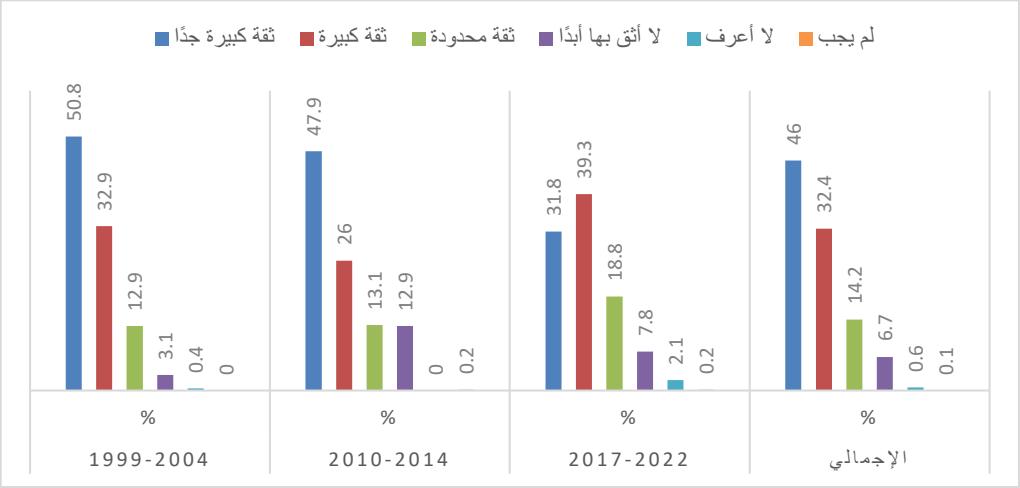

شكل (١): الثقة في المؤسسات الدينية

بالنظر إلى الشكل السابق (رقم ١)، يتبين أن هناك تراجعًا مطردًا للثقة في المؤسسات الدينية بين المصريين خلال الدورات الثلاث المذكورة، حيث نلاحظ أن "الثقة الكبيرة جدًا" قد انخفضت بشكل ملحوظ على مدار العقدين الأخيرين، حيث كانت ٥٠.٨٪ في دورة ١٩٩٩–٢٠٠٤، إلى أن وصلت إلى نحو ٣١.٨٪ فقط في دورة ٢٠١٧–٢٠٢٢. ربما يعكس هذا التراجع طبيعة التحولات الاقتصادية والسياسية في الدورات الزمنية الثلاثة، فالدورة الأولى(١٩٩٩–٢٠٠٤) شهدت بداية نهاية حكم الرئيس حسني مبارك، تلك التي تميزت ببروز مظاهر السخط الشعبي على سياساته. ومع ذلك، استمرت المؤسسات الدينية التقليدية مثل الأزهر في لعب دور مركزي في المجتمع، وكانت هناك ثقة كبيرة بها نظرًا لدورها التاريخي في الحياة الاجتماعية

والدينية؛ هذا الدور هو نفسه الذي قادى منحنى الانخفاض في مرحلة لاحقة، عندما ظهر للعيان التوظيف السياسي للمؤسسة الدينية.

أما في الدورة التالية (٢٠١٠-٢٠١٤)، فقد شهدت أحداثًا سياسية دراماتيكية تمثلت في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وسقوط نظام مبارك الذي استمر نحو ثلاثة عقود، ثم صعود الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم، وأخيرًا إزاحتها وعزل محمد مرسي في ٢٠١٣. في هذه الفترة، تعرضت المؤسسات الدينية لانتقادات حادة، لا سيما من حيث دورها في دعم النظام القائم، خصوصًا الأزهر الذي اتُهم بالانحياز لبعض القوى السياسية، كما كان لاستُخدم الدين في النقاشات السياسية –في هذه المرحلة– دورًا مهمًا، ليس فقط في تراجع الثقة في المؤسسات الدينية الرسمية (كالأزهر والافتاء)، ولكن كذلك في المؤسسات غير الرسمية التي استغلت الدين سياسيًا من أجل كسب موطئ قدم في اللعبة السياسية المشتعلة آنذاك.

أما الدورة الأخيرة (٢٠١٧-٢٠٢٢)، فقد شهدت مرحلة ما بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وصعود عبد الفتاح السيسي إلى الحكم، وما تبع ذلك من استقرار سياسي واستعادة دور الدولة في حفظ الأمن، لكن ظلت هناك تحديات اجتماعية واقتصادية مستمرة. في هذه المرحلة، كان هناك استمرار لتراجع دور المؤسسات الدينية التقليدية في الحياة العامة عمومًا، خاصة بعد تدخل الدولة القوي في تنظيم الشؤون الدينية ومحاولة السيطرة على الخطاب الديني. كل هذه التحولات والظروف الاقتصادية والسياسية المتأزمة باستمرار، وزج المؤسسات الدينية بنفسها في خضم العديد من القضايا السياسية، وكذلك الإخفاقات المتتالية، فضلًا عن العنف، للجماعات الدينية غير الرسمية، دفع إلى تراجع الثقة في هذه المؤسسات الدينية.

(٢)الثقة في المؤسسات الصحافية:

يمكن النظر إلى الثقة في المؤسسات الصحافية كونها من أهم المؤشرات التي تعكس صحة الحياة السياسية والديمقراطية وحرية التعبير في أي مجتمع، حيث تلعب الصحافة دورًا مهمًا في نقل المعلومات وتحليلها، ومن ثم في توجيه الرأي العام، ومساءلة السلطات، ما يجعلها ركيزة أساسية في تشكيل مواقف الجماهير نحو الأحداث والقضايا العمومية. وتتعرض هذه الثقة للاهتزاز والتراجع في بعض الأحيان نتيجة لتحديات من قبيل انتشار الأخبار الزائفة، التحيزات السياسية. وفي مصر، شهدت الثقة في المؤسسات الصحفية تراجعات حادة خلال العقدين الأخيرين، حيث أصبحت قضايا مثل الشفافية والمصداقية والاستقلالية محل جدل كبير.

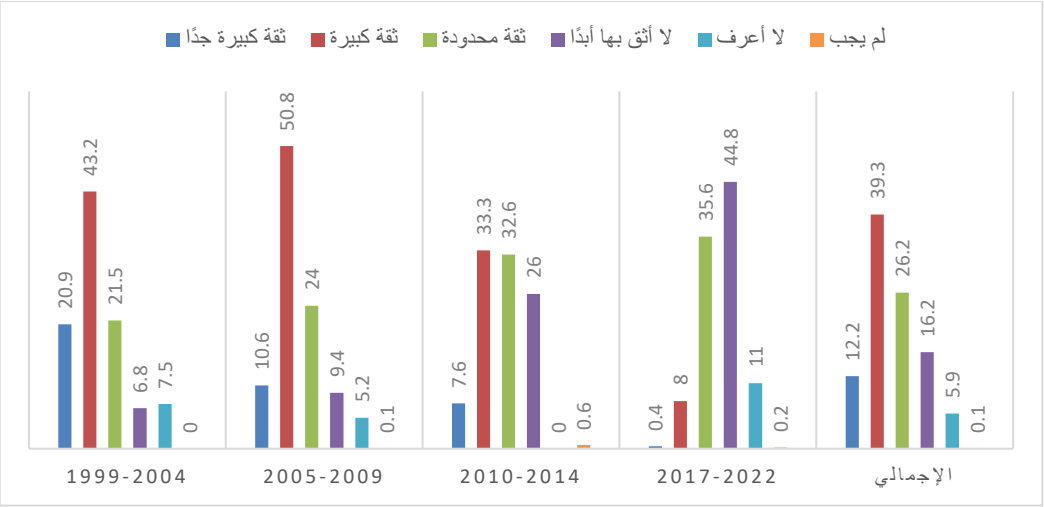

شكل (٢): الثقة في المؤسسات الصحافية

فبالنظر إلى بيانات الشكل السابق (رقم ٢)، نجده يكشف عن تطورات الثقة في الصحافة المصرية عبر الدورات الأربعة للمسح، ومن خلاله يمكن ملاحظة عدة تغيرات في مستويات الثقة، تتمثل فيما يلي:

- **الدورة الأولى (١٩٩٩-٢٠٠٤)**: خلال هذه الفترة، كان مستوى الثقة في الصحافة مرتفع نسبيًا، حيث عبرت نسبة معتبرة من المصريين عن ثقة كبيرة جدًا وثقة كبيرة

(٦٤.١٪). ربما تعكس هذه الثقة الدور الكبير الذي لعبته الصحافة في تغطية القضايا الوطنية والاجتماعية خلال تلك الحقبة، ما عزز من مصداقيتها لدى الجمهور.

- **الدورة الثانية (٢٠٠٥-٢٠٠٩):** شهدت هذه الفترة انخفاضًا ملحوظًا في الثقة الكبيرة جدًا الثقة الكبيرة بالصحافة (من ٦٤.١٪ إلى ٦١.٤٪)، وهو ما قد يعود إلى بعض المتغيرات التي أثرت على ثقة المصريين في الإعلام عمومًا، والصحافة خصوصًا، مثل زيادة التحيزات السياسية وتوجيه الأخبار بما يخدم أجندات قوى اجتماعية وسياسية بعينها.
- **الدورة الثالثة (٢٠١٠-٢٠١٤):** ارتفعت في هذه المرحلة الثقة الكبيرة والثقة الكبيرة جدًا(معًا) في الصحافة بين المصريين مرة أخرى لتصل إلى ٦٥.٩٪. وهو الأمر الذي يمكن عزوه لبعض التغيرات السياسية والاجتماعية في مصر خلال تلك السنوات، وخاصة بعد أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١، حيث لعبت الصحافة دورًا كبيرًا في تغطية الأحداث، وتمتعت المؤسسات الإعلامية عمومًا، والصحافية خصوصًا، بحرية رأي غير مسبوقة، وهو ما انعكس على ثقة المواطنين في هذه المؤسسات.
- **الدورة الرابعة (٢٠١٧-٢٠٢٢):** خلال هذه الفترة، شهدت الثقة في الصحافة انخفاضًا حادًا مرة أخرى، مع وجود نحو ٨.٤٪ فقط من المصريين يعبرون عن ثقة كبيرة جدًا وثقة كبيرة في الصحافة. وربما جاء هذا التراجع نتاجًا لتزايد الانتقادات الموجهة للصحافة بسبب الأوضاع السياسية والاجتماعية المعقدة، وتزايد التوترات بين الصحافة والجمهور حول مصداقية التغطية والتحليل، فضلًا عن التحيزات السياسية وانحسار مساحة الحريات في هذا السياق.

تتوافق هذه النتيجة –بشكل كبير– مع ما آتت به دراسة بعنوان: عالقون في فخ التشابك: تحليل مقارن وطولي للثقة العامة في الصحافة[1]، حيث تشير النتائج إلى أن الانخفاض الملحوظ على نطاق واسع في ثقة وسائل الإعلام ليس اتجاهًا عالميًا؛ حيث إنه صحيح فقط لنحو نصف البلدان المدروسة (مسح القيم العالمي)، حيث شهدت الولايات المتحدة أكبر انخفاض في الثقة وأكثره دراماتيكية. برزت الثقة السياسية كعامل رئيسي لفهم الثقة في الصحافة، حيث وجدت هذه الدراسة أدلة قوية على رابطة الثقة، تلك القائمة على فكرة أن الثقة في وسائل الإعلام ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالطريقة التي ينظر بها الجمهور إلى المؤسسات السياسية، حيث كان الارتباط بين الثقة في الصحافة والثقة السياسية أقوى بكثير في المجتمعات المستقطبة سياسيًا، وهو ما قد يدعم تحليلنا بأن الأحداث السياسية التي مرت بها البلاد في العقد المنصرم قد أضرت بالثقة في الصحافة.

(٣)الثقة في الأحزاب السياسية:

تُعد الثقة في الأحزاب السياسية مؤشرًا مهمًا لقياس مدى ارتباط المواطنين بالنظام السياسي واستعدادهم للمشاركة فيه. في مصر، خلال العقدين الأخيرين، شهدت الثقة في الأحزاب السياسية تذبذبًا ملحوظًا بسبب التحولات السياسية الكبيرة. قبل عام ٢٠١١، كانت الثقة في الأحزاب محدودة، حيث سيطر حزب واحد (الحزب الوطني) على الساحة السياسية لفترة طويلة، ما أثر بدوره على تنوع الحياة الحزبية وثقة المواطنين في دور هذه الأحزاب كقنوات تمثيل سياسي. ولقد أدت قلة المشاركة السياسية الفعالة وانتشار الرؤى السلبية نحو الأحزاب كأدوات ديمقراطية، لا سيما بعد

(1)Thomas Hanitzsch, Arjen Van Dalen And Nina Steindl, Caught In The Nexus: A Comparative And Longitudinal Analysis Of Public Trust In The Press, The International Journal Of Press/Politics, Vol. 23, No. 1, 2018, P. 3.

فترات من القمع السياسي، إلى تراجع شرعية الأحزاب السياسية في نظر الجمهور المصري.

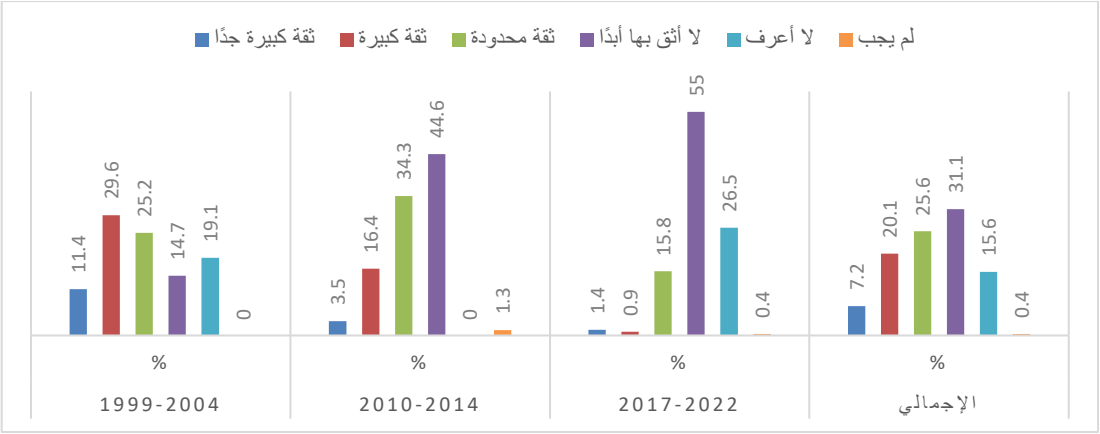

شكل (٣): الثقة في الأحزاب السياسية

فبحسب الشكل السابق (رقم ٣)، يمكن القول بأن هناك حالة عامة من عدم الثقة أو قل من الثقة المحدودة لدى الجمهور المصري تجاه الأحزاب السياسية، في كل الدورات التي شملها المسح. ويمكن ربط هذا التراجع بالتغيرات السياسية الكبيرة التي شهدتها البلاد. ففي كل دورة، شهد المصريون خيبة أمل متزايدة في قدرة الأحزاب السياسية على تحسين حياتهم أو التأثير في صناعة القرار. وبحسب ذلك، فالأحداث السياسية، بما في ذلك حركات يناير ٢٠١١ ويونيو ٢٠١٣، والفترات الانتقالية، والتغيرات الاقتصادية، ساهمت في تعميق الشعور بأن الأحزاب غير فعالة، مما عزز من انخفاض مستويات الثقة بها بشكل تدريجي عبر الفترات المختلفة. وهو ما يمكن عرضه على النحو التالي:

- **الدورة الأولى ١٩٩٩-٢٠٠٤:** خلال هذه الفترة، كانت نسبة الثقة الكبيرة جدًا والكبيرة في الأحزاب السياسية حوالي ١١.٤٪ و٢٩.٦٪ على التوالي، بينما كانت

نسبة الذين لا يثقون بها أبدًا ١٤.٧٪. تزامنت هذه الفترة مع استقرار نسبي في مصر تحت حكم مبارك، حيث كانت الأحزاب السياسية تقليدية، وكانت النظام الحاكم يتحكم بشكل كبير في مجريات العملية السياسية برمتها. ومع ذلك، كانت هناك حركة بطيئة نحو الإصلاح السياسي، حيث ظلت المشاركة الحقيقية للأحزاب في السلطة محدودًا، وبقيت مجرد أدوات شكلية وليست مؤسسات سياسية مؤثرة.

- **الدورة الثانية (٢٠١٠-٢٠١٤)**: شهدت هذه الدورة تحولات سياسية كبيرة، مع ارتفاع نسبة الذين لا يثقون بالأحزاب أبدًا إلى ٤٤.٦٪، في مقابل انخفاض في الثقة الكبيرة جدًا إلى ٣.٥٪. وربما يمكن تفسير ذلك في ضوء، أنه بمجرد سقوط نظام مبارك تفجرت المشاعر العامة ضد الأحزاب السياسية التقليدية، واعتبرها الكثيرون جزءًا من النظام السياسي القديم. بعد الثورة، ظهرت أحزاب سياسية جديدة في المشهد، إلا أن الاستقطاب السياسي الذي حدث بين مختلف القوى، وكذلك الانقسامات العميقة بين النخب، زادت من عدم الثقة الشعبية في الأحزاب.
- **الدورة الثالثة (٢٠١٧-٢٠٢٢)**: خلال هذه الدورة، كان غياب الثقة التام في الأحزاب السياسية مرتفعًا جدًا عند ٥٥٪ من المصريين. جاءت هذه الفترة بعد تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكم واستقرار النظام السياسي بعد الإطاحة بنظام الإخوان المسلمين، حيث بقيت الأحزاب هامشية في التأثير السياسي. فقد أدت برنامج الإصلاح الاقتصادي وزيادة التقشف، والتحديات الاجتماعية، إلى زيادة الفجوة بين النخب السياسية والمواطنين، الأمر الذي ساهم في تدني الثقة بالأحزاب التي لم يكن لها دورًا، ولو رمزيًا، في تلك التحولات.

وعلى هدي ذلك، فقد شهد النظام السياسي الذي كان خاضعًا للسيطرة، في السابق، ازدهارًا قصير الأمد للأحزاب السياسية، حيث دخلت أو عادت مجموعة متنوعة من الأحزاب، القديمة والجديدة، من مختلف الأطياف السياسية، إلى المعترك السياسي. ومع ذلك، في غضون عامين، تم وضع حدًا لهذا الانفجار الحزبي[١] (حيث تعدى عدد الأحزاب في مصر المائة حزب سياسي بعد شهور قليلة من حركة يناير ٢٠١١).

فعلى الرغم من دورها الحاسم في مختلف الديمقراطيات، فإن الأحزاب السياسية من بين أقل المؤسسات موثوقية في معظم أنحاء العالم. ويبدو أن الأحزاب السياسية تحتاج إلى العمل بجدية أكبر لإقناع الجمهور بأنها تتفهم المشاكل التي يواجهها المواطنون، وأنها قادرة على تقديم الحلول لها. وفي هذا السياق، ترى بعض الدراسات –ما يتوافق مع ما آتت به دراستنا الراهنة– أن الأحزاب السياسية استثمرت في توقعات عامة ضخمة في أعقاب انتفاضة يناير/كانون الثاني ٢٠١١، ولكن استطلاعات الرأي منذ ذلك الحين تُسلط الضوء على مدى خيبة الأمل التي أصابت الجماهير[٢].

(٤)الثقة في البرلمان:

تُعد الثقة في البرلمان مؤشرًا مهمًا على مستويات الرضا عن العملية الديمقراطية والمؤسسات السياسية في أي مجتمع. في مصر، شهدت مستويات الثقة في البرلمان تحولات كبيرة على مدار العقدين الماضيين، متأثرة بالأحداث، والتحولات الاجتماعية

([2])Vincent Durac, Opposition Party Political Dynamics In Egypt From The 2011 Revolution To Sisi,In: Dara Conduit, Shahram Akbarzadeh(Eds), New Opposition In The Middle East, Palgrave Macmillan, London, 2018, P. 71.

([1])Greg Power, Challenges For Political Parties In Transitional Elections: Organisation, Policies And Identity, In: Mohammed El-Agati And Others, Political Parties And Public Opinion In Egypt, Arab Forum For Alternatives And Global Partners Governance, 2014, P.7.

والاقتصادية والسياسية. خلال فترة ما قبل يناير ٢٠١١، كانت الثقة في البرلمان متواضعة نتيجة سيطرة الحزب الوطني الحاكم وهيمنته على كامل المشهد السياسي، الأمر الذي قاد إلى ضعف مشاركة قوى المعارضة وتأثيرها المحدود، وبالتالي كان البرلمان مجرد مؤسسة تخدم مصالح النظام أكثر من كونها تعبر عن تطلعات الشعب.

ومع أحداث يناير ٢٠١١، شهدت الثقة في البرلمان تراجعًا حادًا نتيجة لتفجر الصراعات السياسية بين القوى السياسية المختلفة، فضلًا عن الأزمات الدستورية وتزايد حدة الاستقطاب السياسي. وبرغم التعددية الحزبية التي ظهرت، لم ينجح البرلمان في استعادة ثقة المصريين بالشكل المطلوب. ومع وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى السلطة، استمر الانخفاض في مستويات الثقة، حيث نُظر إلى البرلمان كجزء من النظام السياسي، حيث عانى من محدودية التأثير في صنع القرارات السياسية الكبرى ومراقبتها.

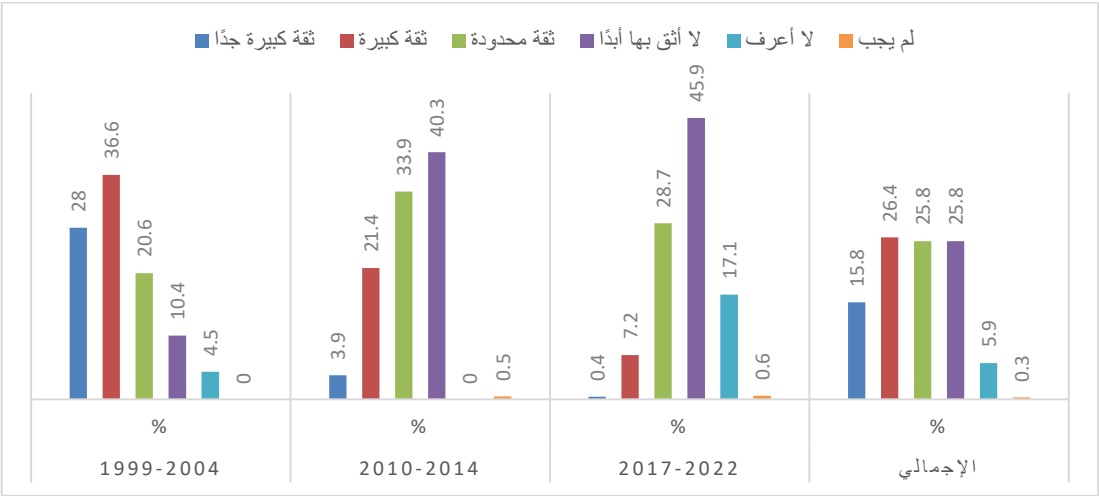

شكل (٤) الثقة في البرلمان

وتدلل بيانات الشكل السابق (رقم ٤) على هذا التحليل، حيث تُشير النتائج إلى تقلبات كبيرة في مستويات الثقة في البرلمان عبر الفترات الدورات المتعاقبة. ففي **الدورة الأولى (١٩٩٩-٢٠٠٤)**، كانت الثقة في البرلمان متوسطة، حيث أعربت نسبة كبيرة عن ثقة كبيرة (٣٦.٦٪) وعن ثقة كبيرة جدًا (٢٨٪)، بينما كانت نسبة الثقة الكبيرة جدًا ٢٨٪. ربما يمكننا تفسير هذه المستويات المعقولة من الثقة في البرلمان بالاستقرار الاقتصادي والسياسي النسبي برغم التحديات المتعلقة بالتمثيل الشعبي الفعلي.

أما في **الدورة التالية (٢٠١٠-٢٠١٤)**، والتي شهدت حراكًا شعبيًا تبعه حراكًا سياسيًا غير مسبوق، وما تبع ذلك من تحولات سياسية كبيرة، قد تراجعت مستويات الثقة في البرلمان بشكل ملحوظ، حيث ارتفعت نسبة عدم الثقة إطلاقًا من ١٠.٤٪ في الدورة السابقة إلى ٤٠.٣٪، وانخفضت الثقة الكبيرة جدًا إلى ٣.٩٪ والثقة الكبيرة إلى ٢١.٤٪. ربما تعكس هذه النتيجة حالة الفوضى السياسية والتردد بشأن قدرة مؤسسة البرلمان على تمثل تطلعات المواطنين والدفاع عنها في ظل التغيرات الجذرية المتسارعة التي شهدتها تلك الحقبة.

وفي **الدورة الأخيرة (٢٠١٧-٢٠٢٢)**، شهدت الثقة في البرلمان استمرارية في النكوص والتراجع، حيث ارتفعت نسبة عدم الثقة التامة إلى ٤٥.٩٪ في حين لم تتعدى نسبة الثقة الكبيرة والثقة الكبيرة جدًا (معًا) ٧.٦٪، الأمر الذي يدل على استمرار التحديات المتعلقة بالثقة الشعبية في مؤسسة البرلمان. توافق هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة خالد كاظم أبو دوح (٢٠١٩) حول مستويات الثقة العامة في المؤسسات الحكومية ومحدداتها، حيث بلغت عدم الثقة على الإطلاق في مؤسسة

البرلمان نحو ٤٧.١٪ (مقابل ٤٥.٩٪)، كما بلغت الثقة الكبيرة والمتوسطة –معًا– نحو ٢٢٪ من عينة دراسته[١].

(٥)الثقة في مؤسسة الشرطة:

الثقة في مؤسسة الشرطة هي أحد المؤشرات المهمة في فهم الثقافة السياسية للجمهور، حيث تعكس العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار حفظ الأمن والنظام العام. في مصر، شهدت مستويات الثقة في الشرطة هبوطًا خلال العقدين الأخيرين، وظلت أحداث يناير ٢٠١١ نقطة تحول مفصلية في مستوى الثقة في مؤسسة الشرطة، كما كانت كذلك في مستويات الثقة في المؤسسات الأخرى، حيث كانت مستويات الثقة في الشرطة متوسطة إلى عالية، حيث كانت هذه المؤسسة بمثابة الأداة الرئيسة لحفظ النظام وإنفاذ القانون، على الرغم من بعض الانتقادات حول دورها في حماية النظام السياسي أكثر من خدمة المواطنين.

ولكن غداة أحداث يناير، وما تلاها من اضطرابات سياسية وأمنية، شهدت الثقة في مؤسسة الشرطة تراجعًا حادًا. قاد هذا التراجع الاتهامات حول انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزات المؤسسة الشُرطية، ما جعل العديد من المواطنين ينظرون إلى هذه المؤسسة بريبة وشك. ومع ذلك، فبمرور الوقت، وبخاصة بعد استعادة الاستقرار والأمن النسبيين عقب عام ٢٠١٣، بدأت مستويات الثقة في التحسن التدريجي.

(١)خالد كاظم أبو دوح، مستويات الثقة العامة في المؤسسات الحكومية ومحدداتها: دراسة ميدانية على عينة من المتعلمين بمحافظة سوهاج، المجلة العربية لعلم الاجتماع، ع. ٢٤، ٢٠١٩، ص ٤٥.

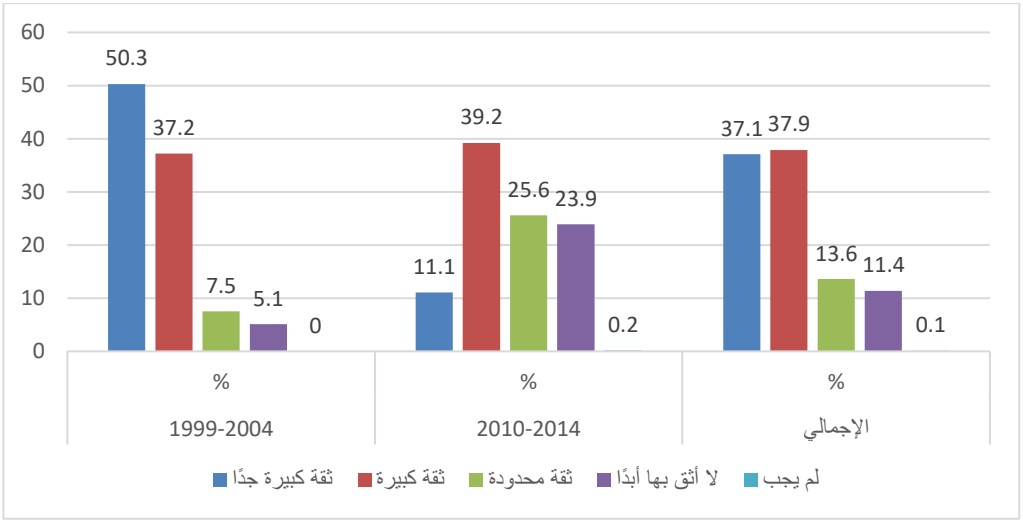

شكل (٥): الثقة في مؤسسة الشرطة

يُظهر الرسم البياني (شكل رقم ٥) تحولًا ملحوظًا في مستوى الثقة في مؤسسة الشرطة المصرية عبر دورتين من مسح القيم العالمي. **ففي الدورة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٤**، كانت الثقة مرتفعة إلى حد كبير، حيث إن نحو ٥٠.٣٪ من المستجيبين أعربوا عن ثقة كبيرة جدًا في الشرطة، ونحو ٣٧.٢٪ أعربو عن ثقة كبيرة. هذه الفترة، تميزت بالاستقرار النسبي والأمن، ما ساهم في دعم الثقة في المؤسسات الأمنية عمومًا والشرطية خصوصًا. مع ذلك، شهدت **الدورة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤** انخفاضًا في الثقة، حيث انخفضت نسبة الثقة الكبيرة جدًا إلى ١١.١٪ والثقة الكبيرة إلى ٣٩.٢٪، وكان ذلك التراجع مدفوعًا بأحداث يناير ٢٠١١ والانتقادات الحادة تجاه الدور الذي لعبته الشرطة وتجاوزاتها في التعامل مع المتظاهرين، ما أثر سلبًا على صورتها العامة.

(٦)الثقة في الحكومة الحالية:

تُشكل الثقة في الحكومة أساسًا للشرعية، وتسهل مستويات الثقة السياسية العالية تنفيذ السياسات مع المزيد من الامتثال من قبل الجمهور. وهذا أكثر وضوحًا في مواقف مثل الأزمات العالمية والوطنية. في مثل هذه المواقف من المعرفة المحدودة والمخاطر العالية، يثق المواطنون في السلطات العامة لاتخاذ القرارات الصحيحة التي قد تكون، للوهلة الأولى، صعبة على المواطن العادي. ووفقًا للكثيرين، فإن الحكومة الجديرة بالثقة هي تلك التي تفي بوعودها، وتقدم السلع والخدمات العامة بشكل فعال، وتشارك في صنع القرار العادل ويمكن محاسبتها على أخطائها [١].

ولكن كيف تتشكل الثقة في الحكومة؟ اقترح بعض الباحثين نماذج متعددة تشرح هذه العملية، منها: "نموذج نظرية الأداء الجزئي"، والذي يرى أن الثقة في الحكومة تتشكل من خلال الثقة في كل مؤسسة حكومية منفصلة، ويصبح السؤال حول تصور تلك المؤسسة الفردية كجزء من الحكومة. وعلى نحو مماثل، في "نموذج التأثير المهيمن"، تتمتع المؤسسات المنفردة بمستويات الثقة الخاصة بها، ومع ذلك، فإن بعض المؤسسات لها تأثير أكبر على الثقة الإجمالية في الحكومة. ويمكن أن تتغير هذه الهيمنة النسبية للمؤسسات بمرور الوقت اعتمادًا على الأدوار المتغيرة للمؤسسات المختلفة[٢].

بدلاً من ذلك، يقدم "نموذج السببية المعكوسة" فهمًا مغايرًا، حيث يمكن للموقف الإيجابي تجاه الحكومة بشكل عام أن يؤدي إلى تقييم إيجابي لمؤسسات بعينها، أو العكس في حالة عدم الثقة، وهو أمر مهم، لأنه إذا أصبحت ثقافة عدم الثقة هي

([2])Mohamed Elimam, Op. cit, 2021, P. 1.
([1])Ibid, P. 15.

القاعدة الاجتماعية، فإن جهود الحكومة في التواصل مع الجمهور لن تؤدي بالضرورة إلى مجتمع موضوعي. وبالتالي، قد تحقق الحكومة جميع سمات الجدارة بالثقة، لكنها لا تزال غير قادرة على كسب ثقة المواطنين لأنهم يفتقرون إلى المعرفة الكافية للاعتقاد بأن الحكومة ستتصرف لصالحهم[١].

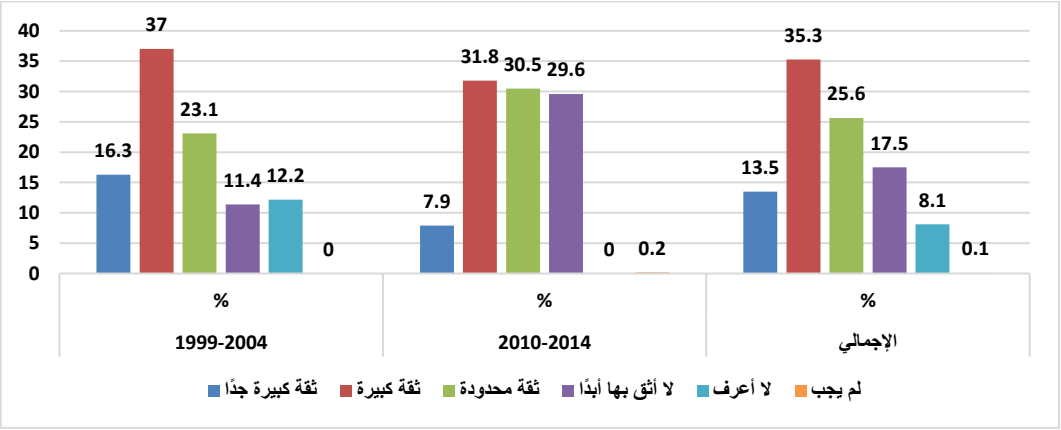

شكل(٦): الثقة في الحكومة

وبالنظر إلى مستويات الثقة في الحكومة بين الجماهير المصرية، بحسب مسح القيم العالمي، خلال دورتين (١٩٩٩-٢٠٠٤ و٢٠١٠-٢٠١٤)، نجد أن هناك تراجعًا ملحوظًا في مستويات الثقة بين الدورتين، ففي حين بلغت نسبة من يثقون ثقة كبيرة جدًا في الحكومة ومن يثقون ثقة كبيرة ومن يثقون ثقة محدودة ومن لا يثقون فيها على الإطلاق نحو ١٦.٣٪ و٣٧٪ و٢٣.١٪ و١١.٤٪ على التوالي في الدورة الأولى (١٩٩٩-٢٠٠٤)، كانت هذه النسب ٧.٩٪ و٣١.٨٪ و ٣٠.٥٪ و٢٩.٦٪ على التوالي في الدورة الثانية (٢٠١٠-٢٠١٤).

([1])Mohamed Elimam, Op. cit, P. 16.

ويمكن تفسير هذا التراجع في معدلات الثقة في الحكومة، عقب يناير ٢٠١١، بظهور علامات على تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، مما أدى إلى تزايد القلق بين الناس بشأن مستقبلهم. كما أن هذا التراجع ربما يعكس –أيضًا– الإحباط المتزايد بين المواطنين نتيجة للأزمات السياسية والاجتماعية، وارتفاع معدلات البطالة، فضلًا عن موجة الإرهاب التي ضربت البلاد إبان تلك المرحلة، ما ساهم في تعزيز شعور عام بعدم الثقة في الحكومة وفي قدرتها على تلبية احتياجات المواطنين.

وفي دراسة حديثة تتفق نتائج الدراسة مع دراسة حديثة حول الثقة بالحكومة وتمثيلات العدالة والإدماج الاجتماعي، حيث وجدت أن تآكل الثقة بالحكومة ومؤسساتها له العديد من المسببات، أبرزها: الاستياء من أداء الحكومة وتعاملها مع مشكلات ملحة كالأزمة الاقتصادية، وتدني جودة الخدمات الحكومية كالصحة والتعليم، والقصور المتصور في رعاية الفقراء ومحدودي الدخل، والتفاوت الكبير في الدخول[١].

(ب) الثقافة السياسية والاتجاه نحو الديمقراطية:

ربما استطاعت الموجات الثلاث للديمقراطية في إحداث قاعدة متفق عليها في شكل المؤسسات وأشكال الأنظمة الانتخابية والحزبية، وبالتالي السياسية المستجيبة للفلسفة الديمقراطية، لكن اختلاف مخرجات العملية الديمقراطية واختلاف تراتبية الدول على مؤشر الديمقراطية يدفعنا إلى التساؤل عن تصور المواطن للنظام السياسي

(١) سيد فارس، الثقة بالحكومة، وتمثيلات العدالة والإدماج الاجتماعي: بحث في الأنثروبولوجيا السياسية، مج. ٢١، ع. ٩، ٢٠٢٤، ص ٥٤.

الأمثل باعتباره متغيرًا تابعًا (كنتيجة لبنية القيم السياسية السائدة في المجتمع وتأثيرات تفاعل القوى السياسية ومخرجات العملية السياسية برمتها)، أو كمتغير مستقل يؤثر في الحياة السياسية ذاتها. لذلك ففهم العملية السياسية لا يمكن أن يكون متكاملا إذا لم يتطرق للعلاقة الجدلية بين تصور المواطن للمؤسسات المسيرة للشأن العام والمؤثرة فيه، وكذلك لطريقة إدارتها(١).

وتتطلب دراسة الاتجاه نحو الديمقراطية وخياراته دراسة الشروط البنائية؛ أي التفاعل المستمر بين البنية والثقافة والفاعلية، تلك التي تؤدي في المحصلة، بحسب كل مرحلة، إما إلى التحول نحو نظام أكثر ديمقراطية أو تعمل على إعاقة مثل هذا التحول وتعزيز من الممانعة التسلطية، تلك التي ربما تتأسس على وجود ثقافة سياسية واجتماعية ضعيفة الطلب على الديمقراطية(٢).

وعلى هدي ذلك، سنتطرق في هذا المحور للاتجاه نحو الديمقراطية كمؤشر على وجود ثقافة سياسية صحية في المجتمع. وسيتم ذلك عبر محورين رئيسين؛ يُعالج الأول أشكال الأنظمة السياسية التي يراها المصريون أنسب من غيرها في حكم البلاد، بينما يتناول المحور الثاني رؤية المصريين للصفات الضرورية/غير الضرورية للديمقراطية.

(١) رؤية المصريين لشكل النظام السياسي الأنسب لإدارة البلاد:

هناك العديد من أشكال أساليب الحكم والإدارة، ولكننا سنركز في هذا السياق على خمسة أشكال فقط، كما وردت في مسح القيم العالمي، وهي: الأسلوب

---

(٢) زدام يوسف، مرجع سابق، ص ١٦٣.

(١)عبد القادر عبد العالي، الثقافة السياسية والتصدعات الاجتماعية والديمقراطية: دراسة حالة الجزائر، مجلة عمران، مج. ١١، ع. ٤٤، ٢٠٢٣، ص ٥٤.

الديمقراطي، الأسلوب الأوتوقراطي، الأسلوب العسكري، الأسلوب المعتمد على التكنوقراط والأسلوب الثيوقراطي.

١. الأسلوب الديمقراطي:

يُعتبر وجود نظام سياسي ديمقراطي من أهم العوامل التي تقود إلى تحقيق العدالة والمساواة في المجتمعات، حيث تُتيح الديمقراطية للمواطنين المشاركة الفعالة في صنع واتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم عبر انتخابات حرة ونزيهة. تضمن الديمقراطية مساءلة الحكومات وتقلل من احتمالية الاستبداد، حيث تعمل على توفير آليات تسمح للمواطنين بتغيير القيادات والسياسات بشكل سلمي غير عنيف. إضافة إلى ذلك، تُشجع الديمقراطية حرية التعبير وضمان حقوق الإنسان. فضلًا على ذلك، يُساعد النظام السياسي الديمقراطي في تعزيز الاستقرار والأمن السياسي والاقتصادي عبر ضمان الشفافية والمساءلة.

ومع ذلك، يرى البعض أن من أبرز عيوب النظم السياسية الديمقراطية هو البطء في اتخاذ القرارات. نظرًا لأن الديمقراطية تتطلب مشاورات ومناقشات بين مختلف الأطراف والمؤسسات المعنية، وهو ما قد يعيق الاستجابة السريعة لبعض الأزمات من ناحية، وكذلك قد يفوت اغتنام بعض الفرص، خصوصًا أن هذا النظام الديمقراطي قد يؤدي –أحيانًا– إلى انقسامات سياسية بسبب التعددية الحزبية، والاختلاف حول أولوية القضايا، ما يجعل من الصعب تحقيق توافق سريع وناجز. كما أن الانتخابات قد تفرز قيادات غير كفؤة نتيجة استغلال العواطف الشعبية أو الحملات الانتخابية الدعائية المضللة.

والمتأمل في بيانات مسح القيم العالمي عبر مرجاته الأربع الأخيرة، التي شاركت فيها مصر، فإن رؤية المصريين لمدى صلاحية النظام السياسي الديمقراطي لإدارة البلاد، قد خضع للعديد من التغيرات خلال العقدين الأخيرين، ففي حين رأى نحو ٩٣.٢ من المصريين أن هذا النظام جيد وجيد جدًا (معًا) لإدارة شئون البلاد في **الدورة الأولى (١٩٩٩-٢٠٠٤)**، شهدت **الدورة التالية (٢٠٠٥-٢٠٠٩)** ارتفاعًا ملحوظًا، حيث بلغت النسبة نحو ٩٧.٦٪، ثم استمرت النسب في التحسن التدريجي في **الدورة الثالثة (٢٠١٠-٢٠١٤)**، حيث بلغت نحو ٩٨.٧٪، ولكن سرعان ما اتجه النسب إلى الانخفاض بحلول الدورة الرابعة (٢٠١٧-٢٠٢٢)، حيث لم تتعدى نسبة من يرون أن النظام السياسي الديمقراطي جيد وجيد جدًا لإدارة شئون بلدهم نحو ٨٢.٣٪.

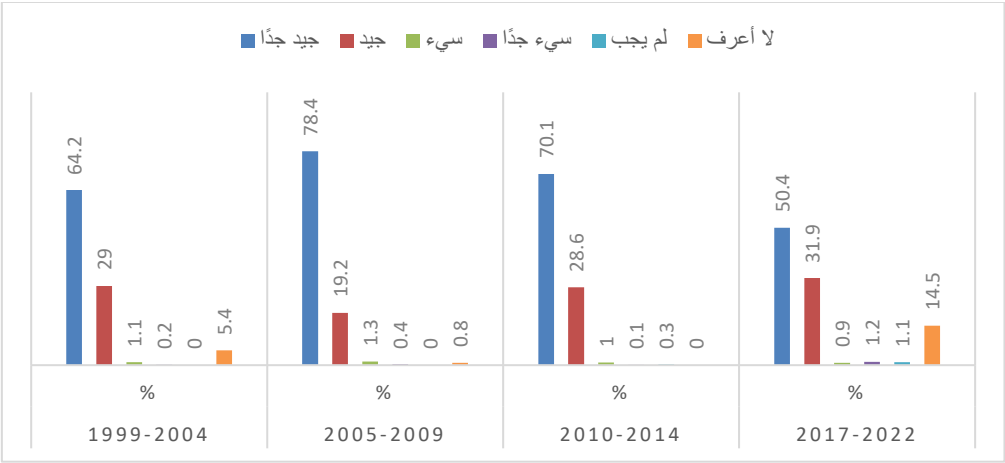

شكل(٧): وجود نظام سياسي ديمقراطي

تعكس النتائج السابقة طبيعة التحولات السياسية والاجتماعية التي مر بها المصريون منذ نهاية الألفية الثانية وبداية الثالثة، حيث تغيرت نظرة المصريين لمدى مناسبة النظام الديمقراطي كطريقة في إدارة حكم البلاد استجابةً للواقع الاجتماعي

السياسي الذي عايشوه. ففي **الدورة الأولى (١٩٩٩-٢٠٠٤)**، نشأ اعتقاد قوي بجدوى الديمقراطية، ما يمكن تفسيره بالرغبة في التغيير والإصلاح في ظل نظام استمر لعقود دون تغيرات سياسية جوهرية. ومع تزايد الدعوات الإصلاحية نهاية فترة حكم مبارك، **الدورة الثانية (٢٠٠٥-٢٠٠٩)**، نشأ التفاؤل بإمكانية تحقيق نظام سياسي ديمقراطي نتيجة الضغوط الداخلية والخارجية لإجراء تغييرات سياسية حقيقية.

لكن مع أحداث يناير ٢٠١١، وسقوط نظام مبارك، تصاعدت آمال المصريين في تحقيق الديمقراطية، وهو ما انعكس في **الدورة الثالثة (٢٠١٠-٢٠١٤)**، حيث وجد معظم المصريين أن النظام السياسي الديمقراطي طريقة مناسبة لحكم البلاد. ومع ذلك، بعد الأحداث المعقدة التي مرت بها مصر بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣، وما تلاها من اضطرابات سياسية وموجات من العنف والإرهاب، فضلًا عن ظهور مشكلات في تطبيق الديمقراطية، بدأ التفاؤل بهذا النظام يتراجع على نحو حاد بحلول **الدورة الرابعة (٢٠١٧-٢٠٢٢)**، ويعكس هذا التراجع شعورًا بالإحباط والتشكك في قدرة الديمقراطية على تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية.

ومع ذلك، ظل المصريون يتطلعون لنظام ديمقراطي حقيقي وليست ديمقراطية شكلية، فبحسب الشكل التالي (رقم ٨)، يتكشف إلى أي مدى يولي المصريون أهمية كبيرة للعيش تحت مظلة حكم ديمقراطي، حيث إن هناك شبه ثبات وشبه إجماع بين المصريين، عبر الدورات الزمنية الثلاث التي شملها المسح، على أهمية العيش في بلد محكوم ديمقراطيًا، حيث تعدى المتوسط ٩ درجات في إجمالي الدورات الثلاث، مع انحراف معياري لم يتعد ١.٥، ما يعني أن هناك توافقًا كبيرًا بين المستجيبين على أهمية أن يكون نظام الحكم ديمقراطيًا.

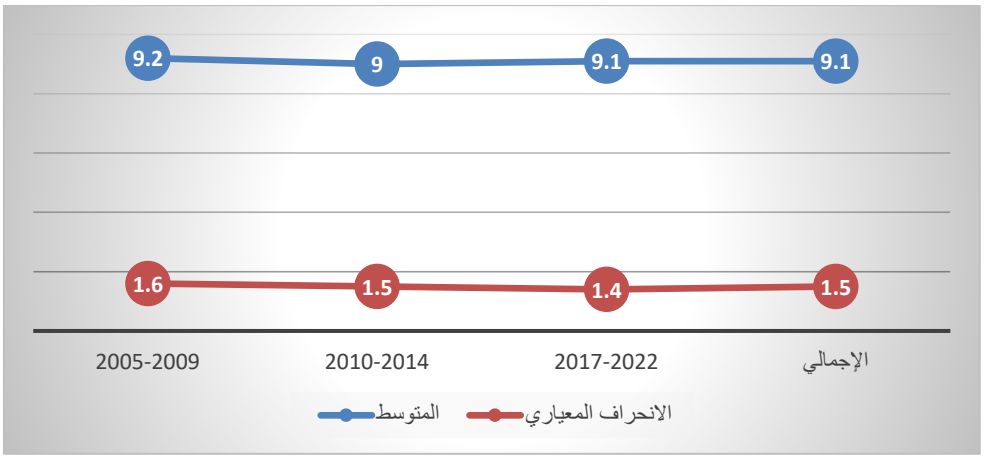

شكل (٨): مدى أهمية أن تعيش في بلد محكوم ديمقراطيًا

إن المتأمل في بيانات الشكلين السابقين (رقمي٧ و٨)، سيجد أنه باستثناء الدورة الأخيرة (٢٠١٧-٢٠٢٢)، تسير البيانات بشكل منتظم ومنضبط باتجاه تفضيل المصريين للديمقراطية كشكل لنظام الحكم، ولكن يمكن تفسير الفارق الكبير (الحادث في الدورة الأخيرة) بين نسبة من يرون صلاحية النظام الديمقراطي لحكم مصر والتي بلغت ٨٢.٣٪ وبين متوسط أهمية العيش في بلد محكوم ديمقراطيًا البالغ ٩.١ في نفس الدورة (٢٠١٧-٢٠٢٢)، على أن ذلك قد يعكس فرقًا بين التجربة الفعلية للديمقراطية وبين الطموح الجماهيري لنظام ديمقراطي يحترم الحريات ويحقق العدالة الاجتماعية المنشودة.

٢. الأسلوب الأوتوقراطي:

يُعرف النظام الأوتوقراطي كونه شكل من أشكال الحكم والإدارة يتمتع فيه فرد واحد أو مجموعة صغيرة بسلطة مطلقة دون وجود قيود أو ضوابط مؤسسية فعالة على هذه السلطة. في هذا النظام، يكون الحاكم هو المسؤول النهائي عن معظم

القرارات السياسية والاقتصادية والقانونية في الدولة، ويتم في هذا النظام –عادة– تقييد الحريات السياسية المدنية للأفراد. وقد تتخذ الأوتوقراطية أشكال عدة، فقد تكون في صورة حكم ملكي مطلق أو أوتوقراطية عسكرية أو قيادة فردية غير منتخبة.

وبعكس النظام الديمقراطي، فإن أسلوب الحكم الأوتوقراطي قادر على اتخاذ قرارات سريعة دون الحاجة إلى مشاورات أو موافقات برلمانية أو شعبية. كما إنه، في بعض الأحيان، يمكن للنظام الأوتوقراطي أن يمنح المجتمع استقرارًا سياسيًا بفضل السيطرة المركزية القوية وغياب التنازع بين القوى السياسية. ولكن هذا الأسلوب يمنع المواطنين من المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، ما قد يؤدي إلى فساد السلطة وانتهاكات لحقوق الإنسان. كما إنه برغم الاستقرار المؤقت الذي قد يمنحه، فإن الأسلوب الأوتوقراطي عرضة للانهيار المفاجئ ، خصوصًا إذا فقد الحاكم السيطرة أو ثقة الشعب، وهو ما قد يتبعه العديد من الأزمات السياسية والاجتماعية.

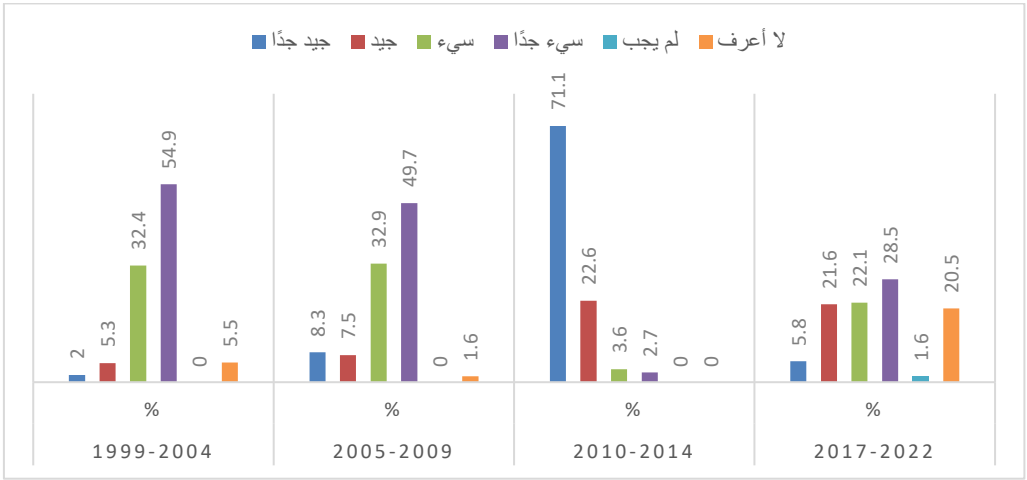

شكل (٩): وجود قائد قوي لا يكترث بالانتخابات والبرلمان

وبالنظر إلى رؤية المصريين لمدى مناسبة وجود قائد قوي لا يكترث بالانتخابات والبرلمان، فإن بيانات مسح القيم العالمي (شكل رقم ٩) تكشف عن تحولات ملحوظة

في اتجاهات المصريين نحو الأنظمة وجود مثل هذا القائد الدكتاتوري القوي بين مختلف الدورات الزمنية التي شاركت فيها مصر في مسح القيم العالمي. حيث كانت نسبة من يرون أن وجود مثل هذا القائد القوي مناسب جدًا لإدارة شئون البلاد، لا تتعدى ٢٪ من المستجيبين في الدورة الأولى (١٩٩٩ -٢٠٠٤)، في حين ارتفعت النسبة لنحو ٨.٣٪ في الدورة الثانية (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، وربما يعود هذا الارتفاع الملحوظ، في نسبة المؤيدين لوجود هذا القائد القوي، إلى ضعف وترهل نظام مبارك، في وقت كثرة الشائعات حول إمكانية توريث الحكم لنجله المدني.

بينما شهدت **الدورة الثالثة (٢٠١٠-٢٠١٤)** زيادة واضحة في تأييد وجود قائد دكتاتوري قوي، حيث بلغت نسبة من يرون أن وجود هذا القائد مناسب جدًا لحكم مصر نحو ٧١.١٪، وهو الأمر الذي يعكس تأثير أحداث يناير ٢٠١١، وما تبعها من أحداث فوضى سياسية وتردي اقتصادي وعنف وإرهاب وعدم استقرار أمني، وغيرها من المظاهر التي دشنت جدارًا من الخوف من الانفلات الحرياتي الذي شهده المجتمع غداة يناير ٢٠١١، ما استدعى الرغبة في وجود مخلص من هذا المأزق الوجودي، وهو ما حدث بُعيد سقوط نظام الإخوان المسلمين عام ٢٠١٣.

لاحقًا في **الدورة الرابعة (٢٠١٧-٢٠٢٢)**، عاودت نسبة المؤيدين لوجود مثل هذا القائد/الزعيم القوي الذي لا يكترث بالانتخابات والبرلمان الانخفاض الحاد، حيث لم تتعدى ٥.٨٪، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء العودة للاستقرار السياسي وإنهاء الإرهاب في سيناء واستكمال الاستحقاقات الانتخابية، وبالتالي غابت الرغبة في وجود هذا القائد القوي، في ظل مخاوف من عودة النظام الاستبدادي الذي كان عليه نظام مبارك قبل يناير ٢٠١١.

٣. أسلوب الحكم المعتمد على التكنوقراط:

ويعني أسلوب الحكم المعتمد على التكنوقراط أن القرارات الاقتصادية السياسية والاجتماعية يتم اتخاذها بالاعتماد على خبراء متخصصين في مجالات بعينها، وليس من قبل السياسيين المنتخبين أو أولئك الذين وصلوا إلى السلطة عبر العملية الديمقراطية التقليدية. ويعتمد هذا الأسلوب في الحكم على القدرات الفنية والعلمية وليس على الظهور السياسي، ويتأسس ذلك على اعتبار أن هؤلاء التكنوقراط (الخبراء) لديهم المعرفة والقدرة اللازمتين لاتخاذ قرارات مستنيرة تحقق المصلحة العامة. ويُستخدم هذا الأسلوب –في العادة– في أوقات الأزمات أو عندما تكون الحكومات المنتخبة غير قادرة على الإدارة العامة بشكل فعال.

وبالتحول إلى رؤية المصريين لمدى مناسبة هذا الأسلوب في إدارة شئون البلاد، فإن الشكل التالي (رقم ١٠)، يكشف عن أن هذه الرؤية قد شهدت منحنى صاعد باتجاه التأكيد على مناسبة هذا الأسلوب للإدارة والحكم، عبر الدورات الثلاثة الأولى من مسح القيم العالمي (التي شاركت فيها مصر)، ثم يأخذ هذا المنحنى اتجاهًا هابطًا في الدورة الأخيرة، حيث بلغت نسبة من يرون أن هذا الأسلوب مناسب ومناسب جدًا (معًا) في **الدورة الأولى (١٩٩٩–٢٠٠٤)** نحو ٦٣.٩٪ من المستجيبين، في حين ارتفعت لنحو ٨٢.٣٪ في **الدورة التالية (٢٠٠٥–٢٠٠٩)**، وإلى ٨٧.٧٪ في **الدورة الثالثة (٢٠١٠–٢٠١٤)**، ثم شهدت انخفاضًا كبيرًا في **الدورة الأخيرة (٢٠١٧–٢٠٢٢)** لتصل إلى ٥٤.٨٪ فقط من المستجيبين.

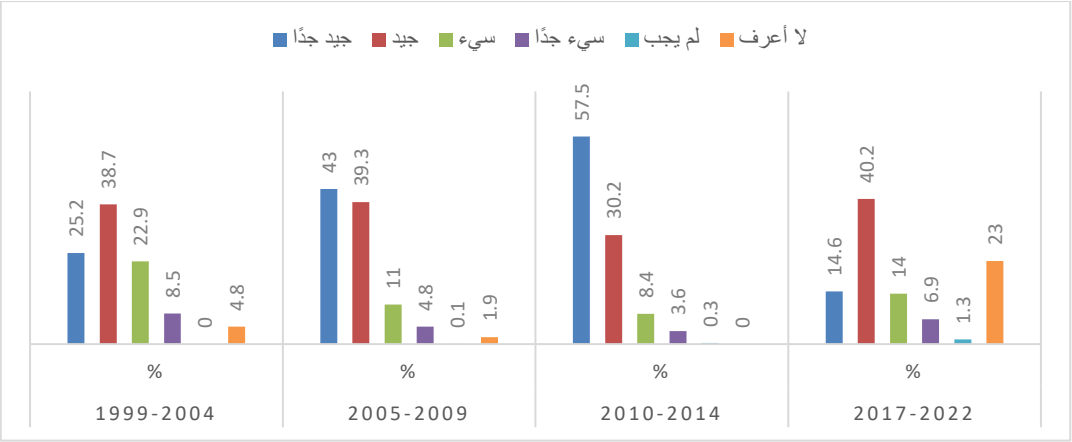

شكل (١٠): وجود خبراء –ليسوا في الحكومة– يضعون القرار الذي يعتقدون أنه الأفضل

تعكس نتائج السابقة طبيعة التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لحقت بالمجتمع المصري خلا العقدين الأخيرين، حيث يمكن تفسير الاتجاه التصاعدي الذي شهدته الدورات الثلاث الأولى بتنامي شعور المصريين بأن الخبرة الفنية والكفاءة المهنية تُعد حلًا ناجزًا لإدارة وحكم البلاد في ظل الأوضاع المأزومة التي شهدتها الدولة طوال هذه الفترة، حيث بدا أن المصريون، بعد سنوات من الركود السياسي والاقتصادي، يتطلعون إلى إدارة سياسية واقتصادية قائمة على الكفاءة التكنوقراطية لمعالجة الأزمات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة وتحقيق تنمية حقيقية تعود ثمارها على الجماهير في نهاية المطاف.

وفي السياق ذاته، يمكن تفسير الانخفاض الحاد الذي شهدته رؤية المصريين لمناسبة أسلوب الحكم المعتمد على التكنوقراط لإدارة شئون البلاد في ضوء التجارب التي مرت بها الجماهير المصرية بعد يناير ٢٠١١ وما تلاها من اضطرابات على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية، حيث واجه المصريون تحديات جديدة، تتعلق بتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية في ظل اعتماد النظام السياسي على ما داعهم

أصحاب الخبرات في المجالات المختلفة، ما ساهم في فقدان الثقة في هؤلاء التكنوقراط كحل للازمات وتحقيق التنمية.

٤. أسلوب الحكم العسكري:

فبحسب مسح القيم العالمي، لم تتوفر بيانات حول هذا المتغير سوى في الموجة الثانية التي شاركت فيها مصر (من ٢٠٠٥-٢٠٠٩). وبحسب الشكل التالي (رقم ١١)، رأى نحو ٤٣٪ من المستجيبين أن حكم العسكر جيد جدًا لإدارة شئون البلاد، ونحو ٣٩٪ منهم رأى أن حكم العسكر جيد لهذه المهمة، بينما رأى نحو ١١٪ و٥٪ منهم أن هذا الأسلوب سئ وسيء جدًا-على التوالي- في الإدارة والحكم.

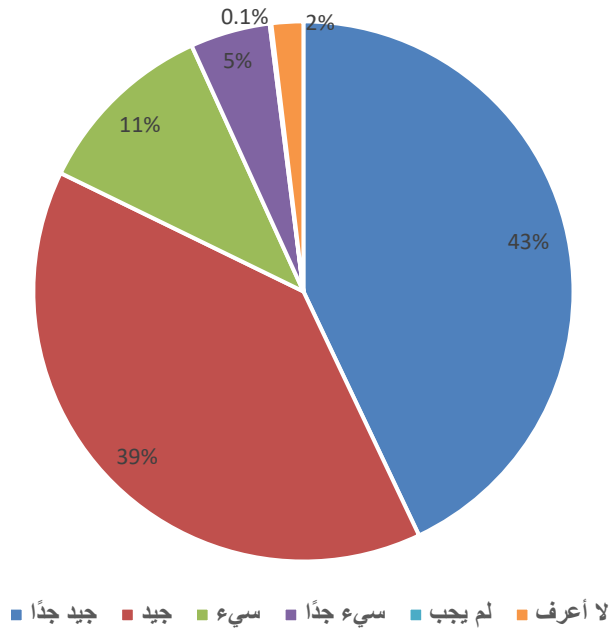

شكل (١١): أن يحكم العسكر

تعكس هذه النتائج دعمًا كبيرًا لحكم الجيش في مصر، حيث يرى قرابة الـ ٨٢٪ من االمصريين أن هذا الحكم "جيد" أو "جيد جدًا" لحكم وإدارة شؤون البلاد. ويمكن تفسير هذا التأييد الكبير في ضوء المشكلات السياسية والاقتصادية التي عصفت بالدولة المصرية غداة أحداث يناير ٢٠١١، حيث دفع غياب الأمن وانعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي إلى شعور شرائح واسعة من المصريين بأن الجيش ربما يكون هو المؤسسة الأكثر قدرة على استعادة النظام وحفظ الأمن. ومن ناحية أخرى، عادة ما يُنظر إلى الجيش المصري، من قبل شرائح واسعة من المجتمع، كصمام أمان وضامن للاستقرارخصوصًا في خضم التحديات التي تلت يناير ٢٠١١.

٥. أسلوب الحكم الثيوقراطي الديني:

يُعتبر الحكم الثيوقراطي أو الديني أسلوب حكم تتم عبره إدارة الشئون العامة للبلاد حسب ديانة معينة، وحيث يعتبر الحاكم أو الطبقة الحاكمة شكلاً لإرادة إلهية، وبالتالي يمسون هم الموكلين بتطبيق الشريعة الدينية في إدارة وحكم البلاد. وعلى هذا الأساس تكون القوانين والسياسات العامة منقولة من النصوص الدينية، ويصبح رجال الدين مسئولين عن إدارة وحكم الدولة أو جزء منها، وعلى ذلك، عادة ما تكون القرارات السياسية مبررة و مفروضة بناء على المبادئ الدينية.

وبالانتقال إلى رؤية المصريين لمدى مناسبة الحكم الديني الثيوقراطي لإدارة البلاد، بحسب بيانات مسح القيم العالمي، فإن الشكل التالي (رقم ١٢)، يكشف عن عدم توافر بيانات لهذا المتغير في البيانات المتاحة على الموقع الإلكتروني لمسح القيم العالمي سوى في الموجة الأخيرة فقط (٢٠١٧-٢٠٢٢)، كما يوضح أن هناك ميلًا كبيرًا بين المصريين لعدم تفضيل الأسلوب الديني في الحكم وإدارة البلاد، حيث

يرى نحو ٤٣٪ من المصريين أن النظام التي تحكمه القوانين الدينية إما "سيء" أو "سيء جدًا" كأسلوب لإدارة شئون البلاد، مقابل نحو ٣٤٪ منهم يرون أن إما "جيد" أو "جيد جدًا" في الإدارة والحكم.

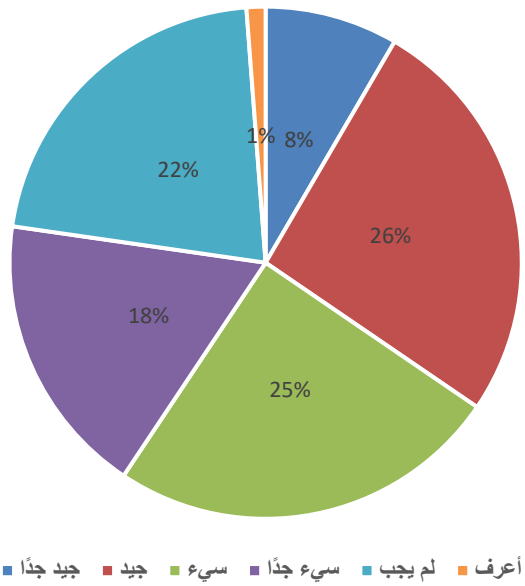

شكل (١٢): أن يكون هناك نظام تحكمه القوانين الدينية

تعكس النتيجة السابقة ميل واضح بين المصريين نحو اعتبار النظام السياسي الذي تحكمه القوانين الدينية سيئًا، ويمكن تفسيره في ضوء التجربة السياسية التي خاضها الإسلاميون بعد يناير ٢٠١٢، والتي وصلوا فيها إلى سدة الحكم، حيث ظهر عوار الحكم المستند إلى الدين أو الجماعة الدينية بشكل كبير، ذلك الذي تمثل –في جزء منه– في التنصل من الوعود الجماهيرية وإعطاء الأولوية للجماعة الحاكمة (الإخوان المسلمين)، وكذلك في إحداث انقسامات مجتمعية واسعة، وصراعات سياسية أدت إلى شعور العديد من المصريين بأن الخلط بين الدين والسياسة قد يؤدي إلى استقطاب وإضعاف الدولة.

وفي مواجهة هذا العوار السياسي والمشكلات السياسية والاقتصادية التي تبعته، جاء حكم السيسي ليتبنى نهجًا أكثر تركيزًا على الهوية المصرية الوطنية بعيدًا عن الحكم الديني والشعارات الدينية التي تم توظيفها من قبل مختلف الجماعات الإسلامية غداة يناير ٢٠١١. ربما دفع كل ذلك إلى تغير في مواقف المصريين تجاه الحكم والإدارة الدينية للبلاد، حيث وجد الكثيرون أن عمليات الاستقرار والأمن والتنمية تتحقق على نحو أفضل ظل نظام يفصل الدين عن الإدارة السياسية.

(٢) رؤية المصريين للصفات الضرورية/غير الضرورية للديمقراطية:

من الجدير بالذكر أن رؤية المصريين للصفات الضرورية أو غير الضرورية للديمقراطية يوجد لها بيان في الثلاث موجات الأخيرة فقط من مسح القيم العالمي، وبالتالي ستتم معالجة معظم الصفات الواردة في هذا المحور عبر الدورات الزمنية الثلاث.

١. فرض الضرائب على الأغنياء ومساعدة الفقراء:

بالنظر إلى الشكل التالي (رقم ١٣)، سنجده يكشف عن رؤية المصريين لمدى اعتبار أن فرض الضرائب على الأغنياء ومساعدة الفقراء كصفة ضرورية للديمقراطية من عدمه، حيث خضعت هذه الرؤية للتذبذب عبر الفترات الزمنية الثلاث السابقة، حيث بلغ متوسط اعتبارها صفة ضرورية للديمقراطية نحو ٨.٦ خلال **الدورة الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٩)**، ثم تراجع هذا المتوسط لنحو ٣.٧ في **الدورة التالية (٢٠١٠-٢٠١٤)**، ثم عاود هذا المتوسط الارتفاع في **الدورة الأخيرة (٢٠١٧-٢٠٢٢)**، ليصل إلى ٧.٩.

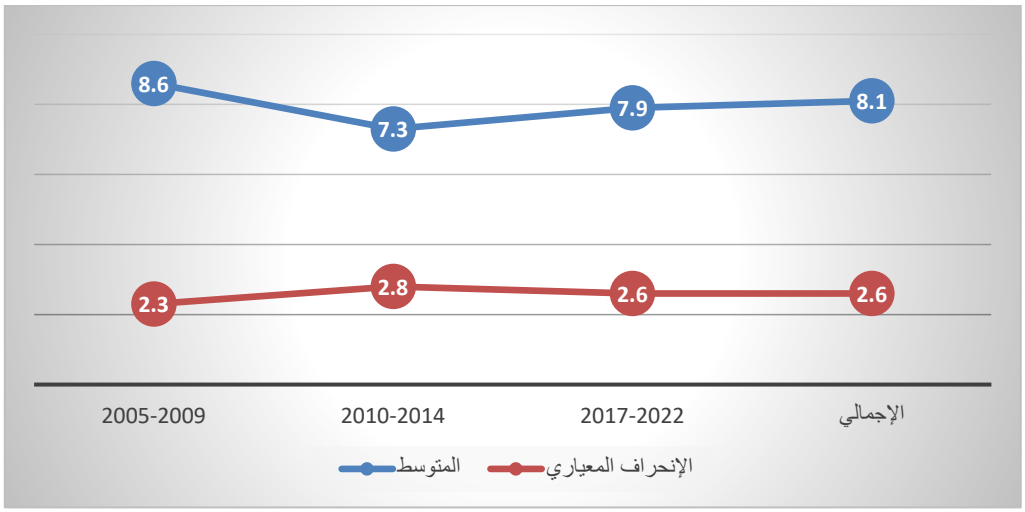

شكل (١٣): فرض الضرائب على الأغنياء ومساعدة الفقراء

وتشير هذه النتائج –إجمالًا– إلى اعتبار المصريين أن فرض الضرائب على الأغنياء ومساعدة الفقراء يُعد من الصفات الضرورية للديمقراطية، حيث بلغ المتوسط الإجمالي للدورات الثلاث ٨.١. وهو ما يمكن أن يُعزى إلى التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد خلال الدورات الزمنية الثلاث. فخلال الدورة الأولى، كان متوسط اعتبار هذه السياسة صفة لازمة للديمقراطية ٨.٦، وهو ما يمكن عزوه إلى ارتفاع توقعات الجماهير حول العدالة الاجتماعية، وبالتالي رأى المصريون أن فرض الضرائب على الأغنياء ومساعدة الفقراء يُعد جزء أساسي من هذه العدالة الاجتماعية وتحقيق توازن اجتماعي في ظل التفاوت الطبقي الموجود في المجتمع المصري.

ولكن بحلول الدورة الثانية، كانت هناك العديد من التحولات والتغيرات السياسية والاقتصادية تعصف بالمجتمع، وبالتالي، ربما قدم المصريون أولوية استعادة الاستقرار السياسي والأمني، إبان تلك المرحلة، على غيرها من الأولويات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. ولكن مع الدخول إلى الدورة الثالثة (٢٠١٧-٢٠٢٢)، عاود متوسط اعتبار هذه السياسة (فرض ضرائب على الأغنياء ومساعدة الفراء) كصفة ضرورية للديمقراطية،

مدفوعًا بالضغوطات الاقتصادية وارتفاع الأسعار وارتفاع نسبة التضخم وخفض الدعم وارتفاع تكاليف المعيشة.

٢. حصول العاطلين على مساعدة مالية من الدولة:

تتولى الدولة في بعض الاقتصادات القوية منح العاطلين عن العمل (ممن يبحثون عنه أو الذين فقدوه) مساعدات مالية مختلفة. وعند استطلاع أراء المصريين حول مدى اعتبارهم لحصول العاطلين عن العمل على مساعدات مالية من الدولة كصفة لازمة للنظام الديمقراطي، كشفت نتائج مسح القيم العالمي –في دوراته الثلاثة الأخيرة عن أن هناك تذبذب بين المصريين في اعتبار هذه السياسة كصفة ضرورية للديمقراطية، حيث بلغ متوسط اعتبارها صفة ضرورية للديمقراطية ٦.٩ في الدورة الزمنية الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٩) (شكل رقم ١٤)، ما يعني أن هناك ميلًا متوسطًا بين المصريين إلى اعتبارها ضرورية للديمقراطية في تلك المرحلة.

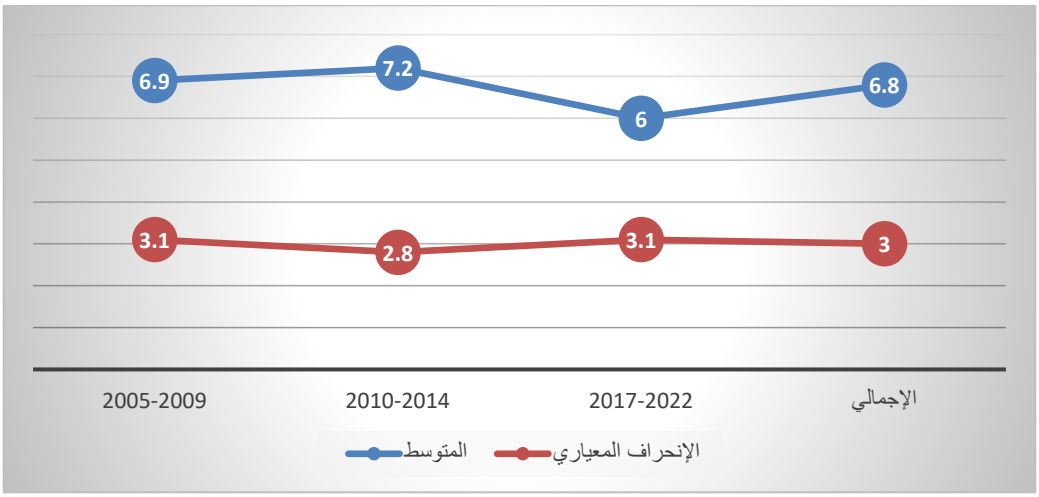

شكل (١٤): يحصل العاطلون عن العمل على مساعدة مالية من الدولة

وفي **الدورة التالية (٢٠١٠-٢٠١٤)**، شهد هذا المتوسط ارتفاعًا ملحوظًا، حيث بلغ ٧.٢، وربما جاء هذا الارتفاع في ظل حالة التردي الاقتصادي والاضطراب السياسي التي أعقبت يناير ٢٠١١، ما جعل شرائح جديدة من الشباب تدخل دائرة البطالة، وهو ما استدعى ميلًا لضرورة تدخل الدولة لتقديم المساعدة لهؤلاء العاطلين عن العمل. وفي **الدورة الأخيرة (٢٠١٧-٢٠٢٢)**، انخفض متوسط اعتبار سياسة الدعم المادي للعاطلين كصفة ضرورية للديمقراطية ليصل إلى ٦ درجات فقط.

وفي هذا السياق، يُشير إجمالي المتوسط (٦.٨) إلى أن المصريين يعتبرون أن سياسة الدعم النقدي للعاطلين عن العمل ليست صفة ضرورية جدًا للديمقراطية، وربما جاء هذا التصور في ضوء زيادة وعي الجماهير العريضة بصعوبة الوضع الاقتصادي الذي تمر به البلاد والأزمات الاقتصادية المتتالية، بدءًا بحالة الإغلاق التي مرت بها معظم اقتصادات العالم في ظل جائحة فيروس كوفيد-١٩، مرورًا بالصعوبات المتصلة بتوفير العملة الصعبة لتمويل عمليات الاستيرات، خصوصًا للسع الاستراتيجية ومستلزمات الإنتاج، وصولًا للحروب والاضطرابات الدائرة في العديد من البلدان المجاورة، فضلًا عن الحرب الروسية -الأوكرانية، والتي أدت إلى اضطراب سلاسل التوريد، كما أثرت على حركة التجارة المارة في قناة السويس.

٣. تفسير رجال الدين للقوانين:

يُعد تفسير القادة الدينيين أو رجال الدين للقوانين أو صياغتها وفرضها على المجتمع، انطلاقًا من نصوص أو تأويلات وشروحات دينية من السمات المميزة لنظم الحكم الدينية الثيوقراطية التي تنافى مع أسس ومعايير الحكم الديمقراطي. وبالنظر إلى رؤى المصريين لمدى مناسبة تفسير القادة الدينيين للقوانين، فإن الشكل التالي (رقم ١٥) يكشف عن حالة

من الردة عن اعتبار التفسيرات الدينية للقوانين كصفة ضرورية للديمقراطية، حيث بلغ متوسط اعتبار هذه الصفة كصفة ضرورية للديمقراطية نحو ٨.١٪ في **الدورة الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٩)**، وهو ما يمكن النظر إليه في ضوء الزخم الذي شهدته الجماعات الدينية في مصر قُبيل أحداث يناير ٢٠١١، وهو ما جعل شرائح معتبرة من المصريون ينظرون إليها كبديل للنظام الاستبدادي القائم.

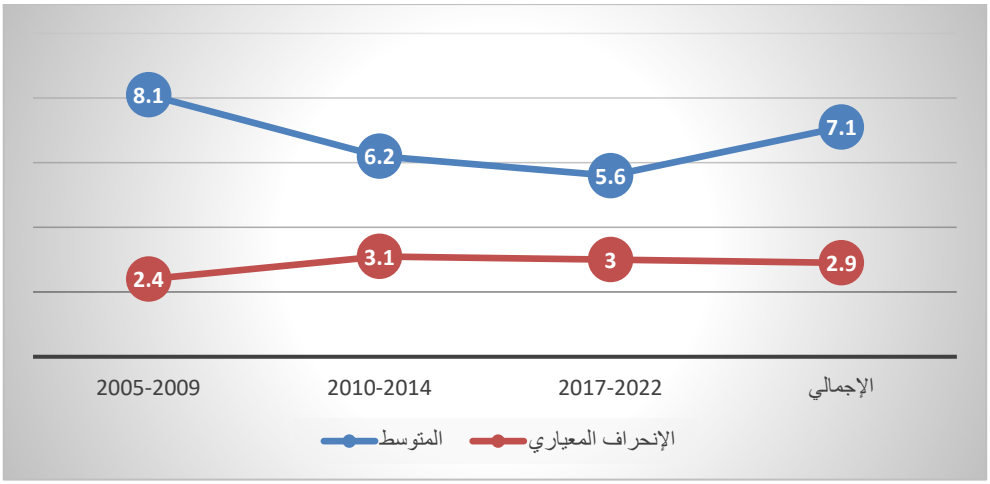

شكل (١٥): يفسر القادة الدينيون القوانين

أما في **الدورة الزمنية الثانية (٢٠١٠-٢٠١١)**، تلك التي شهدت أحداثًا مفصلية في تاريخ مصر المعاصر، فقد تراجع متوسط اعتبار هذه الصفة كشرط ضروري للديمقراطية لنحو ٦.٢، وهو ما يعني أن المصريون باتوا ينظرون إلى تفسير القادة الدينيون للقوانين/تدخلهم في فرض قوانين بعينها على إنه شرط غير مهم كثيرًا للديمقراطية. مرة أخرى، يمكن إرجاع هذا الانخفاض في متوسط قبول الصفة، كشرط ضروري للديمقراطية، إلى التجربة الحية التي شهدها المصريون إبان صعود الجماعات الدينية إلى سدة الحكم، وما تبعها من حالة تردي سياسي وأمني، ربما يكون غير مسبوق

في تاريخ مصر الحديث، الأمر الذي جعل المصريون يتراجعون تدريجيًا عن فكرة إقحام الدين في السياسات العامة وإدارة شئون البلاد.

وفي **الدورة الأخيرة (٢٠١٧-٢٠٢٢)**، واصل متوسط اعتبار تفسير القادة الدينيون للقوانين، كصفة ديمقراطية، تراجعه، حيث وصل لنحو ٥.٦، وهو ما يعني أن المصريين وصولوا في هذه الفترة لحالة من الحدية بين اعتبارها كصفة ضرورية للديمقراطية وكصفة غير ضرورية للديمقراطية. وربما جاء هذا التراجع في ظل تزايد ضغط النظام السياسي على الجماعات الدينية، التي تم تصنيف أحدها (الإخوان المسلمين) سابقًا كجماعات إرهابية، من ناحية، وتبني خطابًا إعلاميًا وسياسيًا يدعو إلى تجديد الخطاب الديني ومعالجة ما قد لحقه من عوار.

٤. يختار الناس قادهم بانتخابات حرة:

على الرغم من ان اختيار القادة والممثلين السياسيين عبر انتخابات حرة ونزيهة هي من أهم سمات الديمقراطيات الحديثة، إلا إنه بالنظر إلى الحالة المصرية فإن الشكل التالي (رقم ١٦) يكشف عن أن هناك نكوصًا تدريجيًا بين المصريين حول اعتبار اختيار القادة والممثلين السياسيين من خلال انتخابات حرة كصفة ضرورية للديمقراطية، حيث بلغ متوسط من يعتبرون هذا الاختيار صفة ضرورية للديمقراطية نحو ٩.٤ في **الدورة الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٩)**، وهو ما يعني أن هناك شبه إجماع بين المصريين على اعتباره صفة ضرورية للنظام الديمقراطي الذي كانوا يتطلعون له في هذه الفترة من نهاية حكم مبارك.

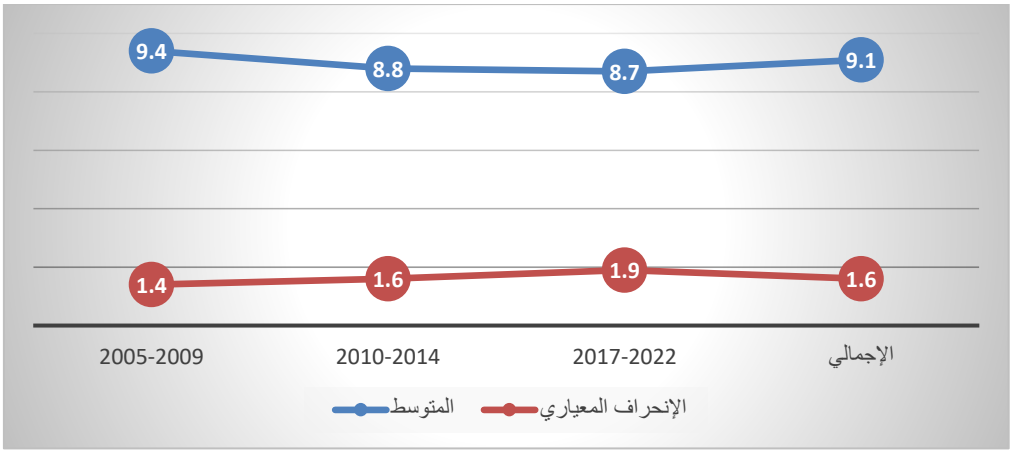

شكل (١٦): يختار الناس قادتهم بانتخابات حرة

أما في **الدورة الزمنية الثانية (٢٠١٠-٢٠١٤)**، والتي شهدت أحداث يناير ٢٠١١ ويونيو ٢٠١٣ وارتفاع وسقوط الجماعات الدينية عن سطح المشهد السياسي في مصر، تراجع متوسط أولئك الذين يرون أن اختيار القادة عبر الانتخابات الحرة كصفة ديمقراطية لنحو ٨.٨، وهو ما يعني –رغم التراجع– أن هناك استمرار لاعتبار هذه السياسة كصفة ضرورية للديمقراطية، وربما يمكننا تفسير هذا التراجع في ضوء الفوضى السياسية والأمنية التي تبعت أحداث يناير ٢٠١١، ما جعل بعض المصريين ينظرون إلى الحريات السياسية والانتخابات الحرة كترف في خضم كل هذه الإضرابات، على الرغم من أن هذه الفترة شهدت أعلى معدلات المشاركة السياسية في تاريخ البلاد، وخصوصًا في التصويت في الانتخابات.

وفي **الدورة الثالثة (٢٠١٧-٢٠٢٢)**، واصل المتوسط الانخفاض، حيث وصل متوسط من يعتبرون سياسة الانتخابات، كطريقة لاختيار القادة، كونها صفة لازمة للديمقراطية نحو ٨.٧، ما يعني أنها لا تزال سياسة ضرورية للديمقراطية بشكل كبير لدى معظم المستجيبين، خصوصًا إنه عند حساب المتوسط الإجمالي نجده يبلغ نحو ٩.١

في مجمل الدورات الثلاث، مع انحراف معياري إجمالي ١.٦، ما يعني أن ليست هناك فروقات كبيرة بين المستجيبين حول اعتبار هذه السياسة صفة لازمة للديمقراطية.

٥. الحريات المدنية في مواجهة القمع:

تشمل الحريات المدنية، التي تمنحها النظم السياسية الديمقراطية مواطنيها، حرية التعبير وحرية التجمع وحرية المعتقد وحرية الصحافة والحق في الخصوصية، فضلًا عن حرية التنقل وحرية الحق في المحاكم العادلة وغيرها من الحقوق الأساسية. هذه الحريات تعمل في ظل النظم السياسية الديمقراطية على حماية الأفراد ضد التدخل غير المبرر أو التعسفي من قبل أية جهة، سواء حكومية أو غير حكومية، فرد أو جماعة.

وبالنظر إلى بيانات مسح القيم العالمي –خلال الدورات الثالثة الأخيرة، فقد بلغ متوسط اعتبار الحريات المدنية كصفة ضرورية للديمقراطية نحو ٨.٥، وذلك في **الدورة الزمنية الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٩)**، ما يعني أنها صفة ضرورية للنظام الديمقراطي من وجهة نظر المستجيبين، وربما جاء هذا المتوسط المرتفع بدافع التسلط والقمع الذي شهدته البلاد خلال تلك الفترة، خصوصًا من قبل مؤسسة الشرطة التي مارست قمعًا متزايدًا على المواطنين، أو هكذا تم اتهامها، والذي كان بمثابة الفتيل الذي أشعل أحداث يناير ٢٠١١ بمقتل الشاب خالد سعيد في أحد أقسام الشرطة.

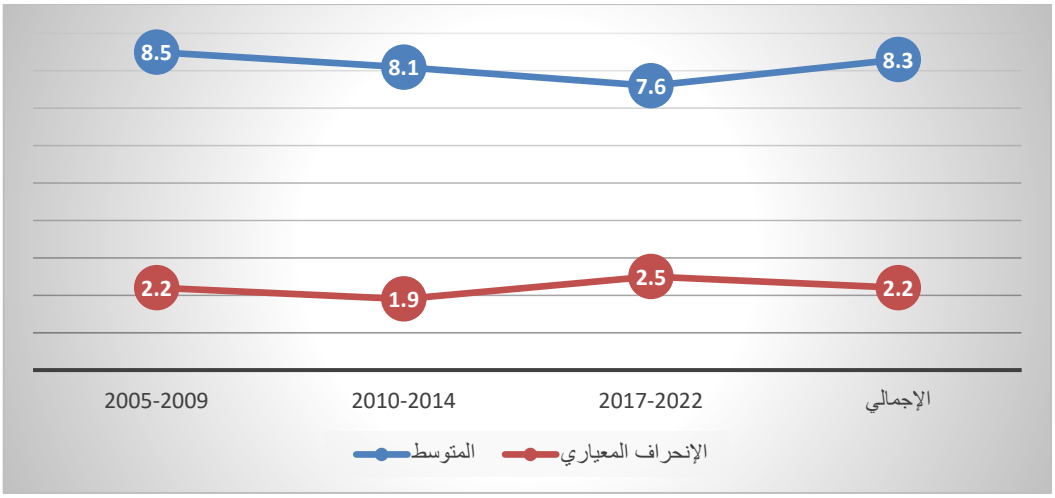

شكل (١٧): الحريات المدنية تحمي حرية الناس ضد القمع

وفي **الدورة الثانية (٢٠١٠-٢٠١٤)**، انخفض هذا المتوسط إلى ٨.١، ما يعني استمرار اعتبار المصريين أن الحريات المدنية صفة ضرورية للديمقراطية. وفي **الدورة الأخيرة (٢٠١٧-٢٠٢٢)**، انخفض هذا المتوسط مرة أخرى ليصل إلى ٧.٦. وفي الإجمال بلغ المتوسط ٨.٣، ما يعني أن هناك اعتقادًا واسعًا بين المصريين على اعتبار هذه الحريات كصفة ضرورية للديمقراطية. ولكن يمكن تفسير التراجع التدريجي الذي حدث في المتوسط بتحسن أداء جهاز الشرطة، وتحسين صورته عبر المؤسسات الإعلامية المختلفة.

وعلى هدي ذلك، فربما شعر المصريون بتحسن الأمن والنظام في تعامله معهم، ما قلل من الحاجة الملحة للتركيز على الحريات المدنية، خاصةً وأن هذه الحريات كانت مصدرًا كبيرًا للفوضى وانعدام الاستقرار في الفترة السابقة. وبالتالي، ربما أن تراجع المتوسط لا يعكس رفضًا من الجماهير للحريات المدنية، بل يشير إلى أن المصريين قد يرون توازنًا بين أهمية حفظ الأمن والحريات، وذلك مع زيادة الثقة في مقدرة الدولة على إدارة الأوضاع الأمنية بشكل أفضل مقارنةً بما كانت عليه غداة يناير ٢٠١١.

٦. قيام الدولة بمساواة الدخول بين المواطنين:

بالنظر إلى الشكل التالي (رقم ١٨)، بلغ متوسط اعتبار قيام الدولة بمساواة الدخول بين الناس كصفة ضرورية للديمقراطية نحو ٧.٤ في الدورة الزمنية (٢٠١٠-٢٠١٤)، وهي فترة بلغت أوج المطالبات الطائفية والفئوية بزيادة المرتبات وتحسين الدخول ومساواتها وفرض ضرائب تصاعدية على الدخل، كل ذلك في ضوء شعارات يناير ٢٠١١ "عيش، حرية، عدالة اجتماعية"، وهو ما رفع -نسبيًا سقف طموحات المصريين في عدالة توزيع الدخول بين المواطنين.

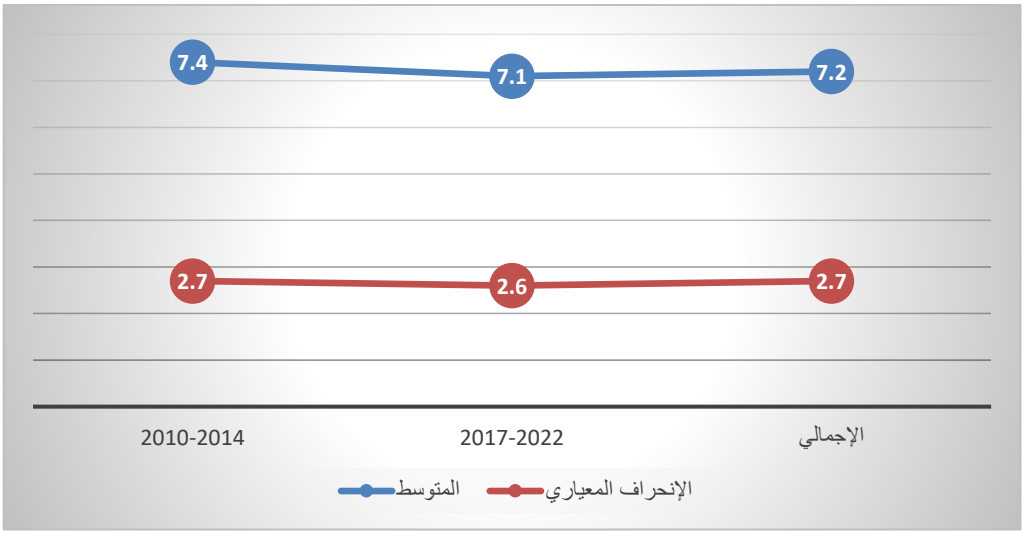

شكل (١٨): تقوم الدولة بمساواة الدخول بين الناس

وفي الدورة الزمنية التالية (٢٠١٧-٢٠٢٢)، انخفض المتوسط ليبلغ ٧.١، ما يعني استمرار المصريين في اعتبار قيام الدولة بمساوة الدخول بين المواطنين كصفة ضرورية -بشكل متوسط- للديمقراطية. وينطبق هذا التحليل كذلك على متوسط إجمالي الدورتين الذي شملهما التحليل، حيث بلغ المتوسط ٧.٢. ومعنى ذلك، أن لا يزال هناك اعتراف جماهيري معقول بأن العدالة في توزيع الدخول إنما هي عنصر لا غنى عنه في بناء

نظام ديمقراطي أكثر عدالة ومساواة. ومع ذلك، قد يمكن تفسير تراجع متوسط هذا الاعتراف مؤشرًا على أن المواطنين لا يعتقدون أن تحقيق المساواة الاقتصادية الكاملة ممكنًا أو ضروريًا في السياق الاجتماعي السياسي الاقتصادي الراهن، أو مؤشرًا على إنهم يقبلون بمستوى معين من التفاوتات الاقتصادية إذا كانت الدولة قادرة على توفير حدًا أدنى من الحياة الكريمة للمواطنين.

٧. طاعة المواطنين للحكام:

بالنظر إلى الشكل التالي (رقم ١٩)، أن هناك انخفاضًا ملحوظًا في متوسط اعتبار طاعة المواطنين للحكام كصفة ضرورية للديمقراطية، وذلك خلال الدورتين الزمنيتين الأخيرتين من مسح القيم العالمي، حيث انخفض هذا المتوسط من ٧.٤ في الدورة الزمنية قبل **الأخيرة (٢٠١٠-٢٠١٤)** إلى ٦.١ في الدورة الزمنية الأخيرة **(٢٠١٧-٢٠٢٢)**.

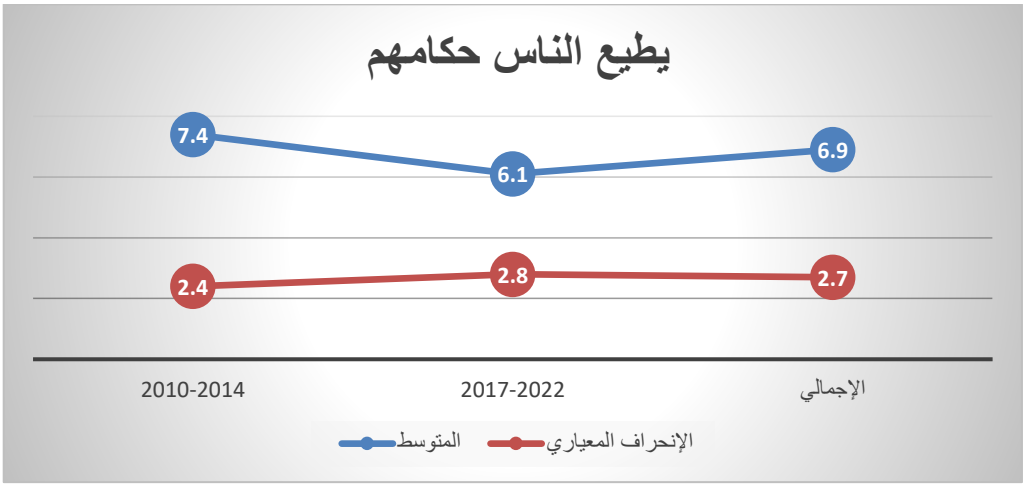

شكل (١٩): طاعة المواطنين للحكام

يعكس هذا التراجع الملحوظ في متوسط اعتبار "طاعة المواطنين للحكام" كصفة لازمة للديمقراطية، من ٧.٤ إلى ٦.١ بين الدورتين الزمنيتين الأخيرتين، التحول في فهم

المصريين للديمقراطية كنظام للحكم والإدارة السياسية، بما في ذلك العلاقة بين الحكام والمحكومين حيث بدا أن المصريين يرون في الطاعة العمياء للحكام ليست سمة من سمات الضرورية للنظام الديمقراطي، بل قد تعارض فكرة المشاركة والمساءلة لهؤلاء الحكام.

كما يمكن إرجاع هذا التغير في ضوء التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها البلاد في الأونة الأخيرة، حيث كانت أحداث يناير ٢٠١١ و يونيو ٢٠١٣، بمثابة تعبير عن رفض الطاعة غير المشروطة للحكام، وسعيًا لتحقيق نظام أكثر عدالة وديمقراطية، يستند إلى توازن بين السلطة والمسؤولية. وبحسب ذلك، فقد بات المصريون يميلون إلى نظام ديمقراطي يقوم على صيانة وضمان حقوق الأفراد ومشاركتهم الفعالة في العملية السياسية، أكثر من التزامهم بطاعة الحكام، الأمر الذي قد يعكس تغيرًا في الثقافة السياسية نحو التركيز على حقوق الأفراد والحريات المدنية.

٨. المساواة بين النوعين (الرجال والنساء):

يعكس الرسم البياني التالي (شكل رقم ٢٠) اتجاهات المصريين نحو اعتبار المساواة بين الرجال والنساء كصفة ضرورية للديمقراطية، وذلك عبر ثلاث دورات زمنية من مسح القيم العالمي، حيث يُظهر الرسم أن هناك دعمًا معقولًا –لكنه يأخذ اتجاهًا هابطًا، لفكرة المساواة بين الجنسين كسمة ضرورية للديمقراطية. ففي **الدورة الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٩)**، كان بلغ المتوسط ٧.٨، ما يعكس أهمية هذه السمة بين المستجيبين كسمة ضرورية للديمقراطية، ولكن بالنظر إلى الانحراف المعياري نجده ٢.٩، ما يُشير إلى قدر كبير من الاختلافات في آراء المستجيبين حول هذه القضية.

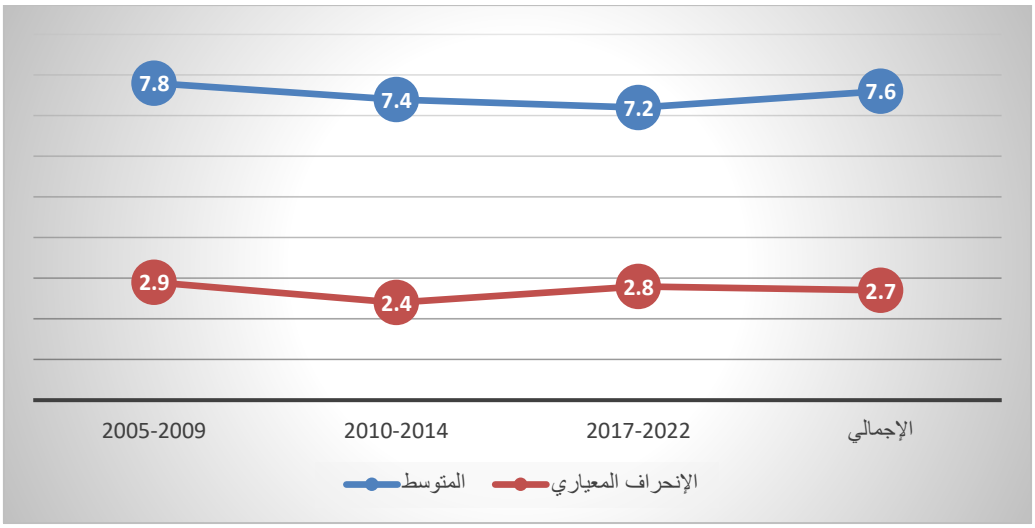

شكل (٢٠): المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق

ومع ذلك، **شهدت الدورة الثانية (٢٠١٠-٢٠١٤)** انخفاضًا في متوسط اعتبار هذه المساواة كسمة ديمقراطية ضرورية إلى ٧.٤، مع انحراف معياري ٢.٤. يمكن تفسير هذا التراجع عن المساواة كقيمة ضرورية أساسية بالمد الديني الإسلامي المحافظ الذي ربما ينظر إلى الاختلافات بين الجنسين كمبرر للتمييز على أساس النوع، معتمدًا في ذلك على رؤى واجتهادات وتأويلات دينية متشددة، الأمر الذي على تراجع قضايا المساواة كقضية ديمقراطية أساسية.

كما شهدت **الدورة الزمنية الثالثة (٢٠١٧-٢٠٢٢)**، انخفاضًا آخر في هذا المتوسط ليبلغ نحو ٧.٢، وهو ما قد يشير إلى استمرار التحديات المتصلة بتحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين في المجتمع المصري، خصوصًا مع استمرار التأويلات الدينية المتشددة بجانب الثقافة المجتمعية الرافضة لفكرة المساواة الكاملة. وبلغ الانحراف المعياري في هذه الدورة نحو ٢.٨، ما يشير إلى بعض التباين في الآراء تجاه هذه القضية

خلال تلك الفترة، ما قد يعكس الاختلافات في الاستجابة للتحولات الاجتماعية والسياسية، فضلًا عن فوضى الخطابات الدينية، التي مر بها المجتمع المصري.

خلاصة القول، تُشير النتائج السابقة إجمالًا إلى تراجع دعم الديمقراطية والسمات الحاكمة/المميزة لها بين المصريين، وذلك تحت ضغط العديد من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد، خصوصًا خلال العقد الثاني من هذه الألفية. ويتوافق هذا التحليل مع ما جاءت به دراسة حول[١]، حيث تُشير نتائجها إلى أن المصريين باتوا يتبنون نظامًا هجينًا متعارضًا مع بعضه، حيثُ يفضلون الديمقراطية والتدخل العسكري غير المقيد في السياسة كذلك. وتخلص الدراسة إلى أن التجربة السياسية السلبية التي مر بها المصريون في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ هي العامل الأقوى وراء الانخفاض الملحوظ في الدعم الديمقراطي.

ففي دراسة أخرى، تُظهِر نتائجنا أن المصريين أصبحوا يتبنون مواقف أقل إيجابية تجاه الديمقراطية في أعقاب الاحتجاجات المستمرة في منطقتهم. ووجدت الدراسة أن هذه العلاقة (بين الاحتجاجات والمواقف ضد الديمقراطية) كانت مدفوعة بشكل أساسي باحتجاجات الشوارع الثابتة الأطول أمداً والتي استهدفت الفضاء العام. وتوضح تفاصيل الحالات النوعية كيف يمكن لمثل هذه التكتيكات أن تعطل الحياة اليومية وتؤثر على سبل العيش. وتسلط هذه النتائج الضوء على إحدى الطرق التي يمكن أن يتآكل بها الدعم الشعبي للديمقراطية أثناء الانتقال[٢].

([2]) Mazen Hassan, Elisabeth Kendall And Stephen Whitefield, Between Scylla And Charybdis: Religion, The Military And Support For Democracy Among Egyptians 2011-2014, Democratization, Vol. 25, No. 2, 2017, P. 273.

(1)Neil Ketchley And Thoraya El-Rayyes,Unpopular Protest: Mass Mobilization And Attitudes To Democracy In Post-Mubarak Egypt, The Journal Of Politics, No. 83, 2019, P. 291.

(ج) الثقافة السياسية ودوائر الانتماء

يُعرف الانتماء للوطن (أي وطن) باعتباره إحساس المواطن بأنه جزء من وطنه، فيحبه ويتعلق به ويظهر ذلك من اعتناقه لقيمه وعاداته وتقديره لمؤسساته وطاعته لقوانينه ومحافظته على ثرواته واندماجه في أحداثه ومشكلاته واستعداده للنهوض به. كما يُعرف الانتماء للوطن كونه الاعتزاز والفخر به والعمل الجاد الدءوب من أجل مصالحه، وبالتالي فهو الانتساب الحقيقي للوطن معتقدًا وفكرًا وعملًا[١].

تُعد قضايا الانتماء في مصر قضايا معقدة ومركبة، تتأثر بعوامل إنسانية وروحية ومادية. ولا تظل أفكار الهوية والانتماء ثابتة لدى المصريين، حيث يعبرون عن انتمائهم لأرضهم وتاريخهم بناءً على التداخل التاريخي لتلك العوامل. وعمومًا، فإن هناك أربعة دوائر رئيسية كبرى للانتماء تجذب المصريين إليها، بدءًا بالشعور بالانتماء للدائرة المصرية التي ترتبط بتاريخ مصر القديم، مرورًا بالدائرة المتوسطية التي تحاول ربط الحضارة المصرية بالأوروبية، ثم الدائرة العربية التي تستند إلى الانتماء على أساس اللغة بغض النظر عن الدين، وصولًا إلى الدائرة الإسلامية التي تعتمد على الدين الإسلامي[٢].

وتأسيسًا على ذلك، يطرح مسح القيم العالمي (الموجة السابعة ٢٠١٧-٢٠٢٢) قضية الانتماء بالاستناد إلى خمسة دوائر أساسية؛ تتسع هذه الدوائر من القرية إلى المنطقة أو الجهة أو المحافظة إلى الوطن الأكبر ثم إلى القارة وصولًا إلى الانتماء إلى

---

(٢)حازم أحمد الشعراوي، أثر برنامج بالوسائط المتعددة على تعزيز قيم الانتماء الوطني والوعي البيئي لدى طلبة الصف التاسع، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية –غزة، كلية التربية، فلسطين، ٢٠٠٨.

([8])Peter E. Makari, Christianity And Islam In Twentieth Century Egypt: Conflict And Cooperation, International Review Of Mission, Vol. 89, No. 352, 2000, Pp. 90-92.

العالم. إن الشعور بالانتماء إلى واحدة أو أكثر من هذه الدوائر الخمسة لا يعني أن الفرد لا يشعر بالانتماء لدائرة أخرى بنفس القدر أو أكبر بالضرورة، ولكن قد يكون لكل دائرة نصيبها من الانتماء.

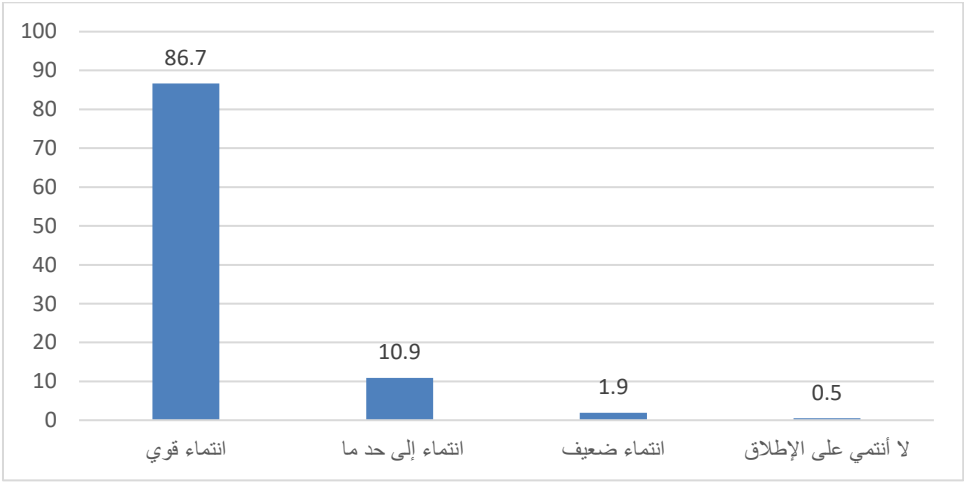

شكل (٢١): الانتماء إلى القرية

فبالنظر إلى الانتماء إلى القرية، فإن الشكل السابق (رقم ٢١)، نكتشف أن الانتماء إلى القرية (الشارع أو الحي بالنسبة للمدينة) بين المصريين كبير نسبيًا، حيث إن هناك ٨٦.٧٪ من المستجيبين أن انتمائهم لقريتهم قوي، وفقط ١٠.٩٪ يرون أن انتماء ليس قويًا "انتماء إلى حد ما"، بينما لا تتعد نسبة من لديهم انتماء ضعيف إلى القرية ومن ليس لديهم انتماء لها على الإطلاق (مجتمعين) نحو ٢.٤٪.

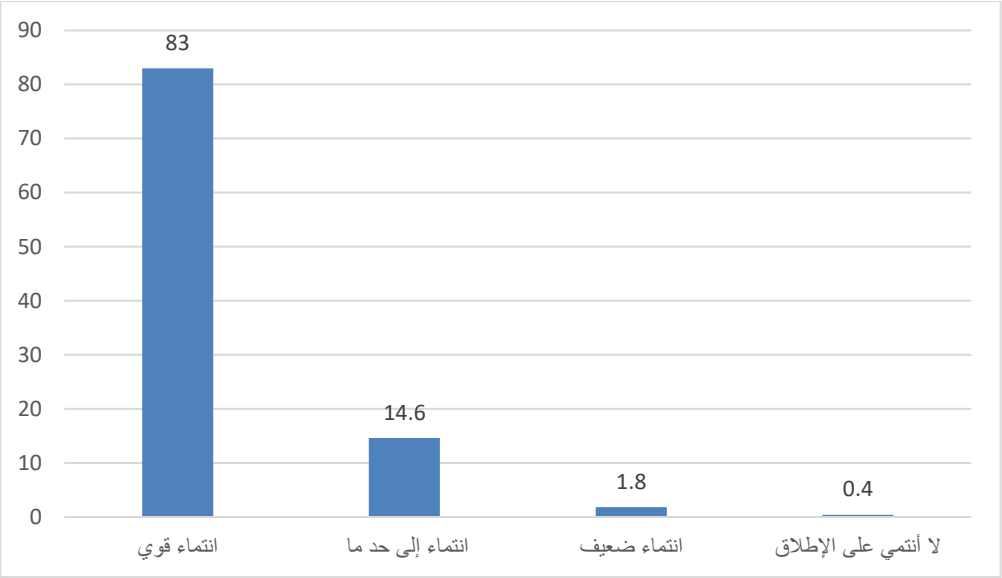

شكل (٢٢): الانتماء إلى الجهة أو المنطقة

وبالتحول إلى الانتماء إلى الجهة أو المنطقة، فإن نسبة الانتماء القوي تنخفض لنحو ٨٣٪ من المستجيبين، والانتماء إلى جد ما نحو ١٤.٦٪ منهم، بينما لا تتعدى نسبة من يشعرون بالانتماء الضعيف للجهة أو المنطقة ١.٨٪، في حين تنخفض نسبة من يشعرون بانهم لا ينتمون إلى الجهة أو المنطقة على الإطلاق إلى ٠.٤٪ من المستجيبين، ما قد يعني بشعور نحو ٢.٢٪ منهم بالاغتراب عن منطقتهم أو جهتهم(شكل رقم ٢٢).

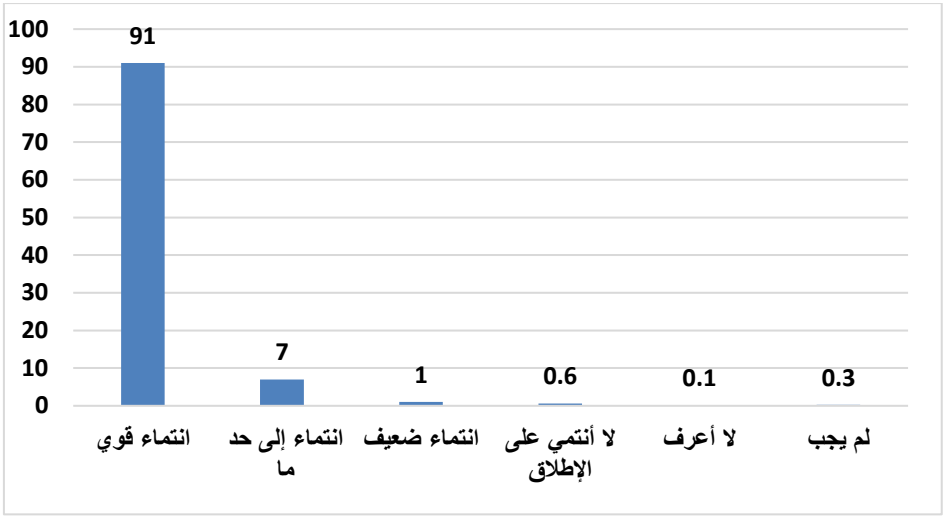

شكل (٢٣): الانتماء إلى البلد "مصر"

أما بالانتقال إلى الانتماء إلى الوطن "مصر"، يكشف الشكل السابق (رقم ٢٣) عن أن معظم المصريين (٩١٪ منهم) يشعرون بانتماء قوي إلى بلدهم، ونحو ٧٪ منهم يرون أنهم ينتمون إلى مصر إلى حد ما، وفقط ١٪ منهم انتمائهم لها ضعيف، و٠.٦٪ لا ينتمون لها على الإطلاق. وما يدلل على صدق التحليل، ما جاء في الشكل التالي (رقم٢٤)، حيث بلغت نسبة من يفتخرون بانتمائهم لمصر –إجمالًا– أكثر من ٩٧.٦٪ من المستخيبين.

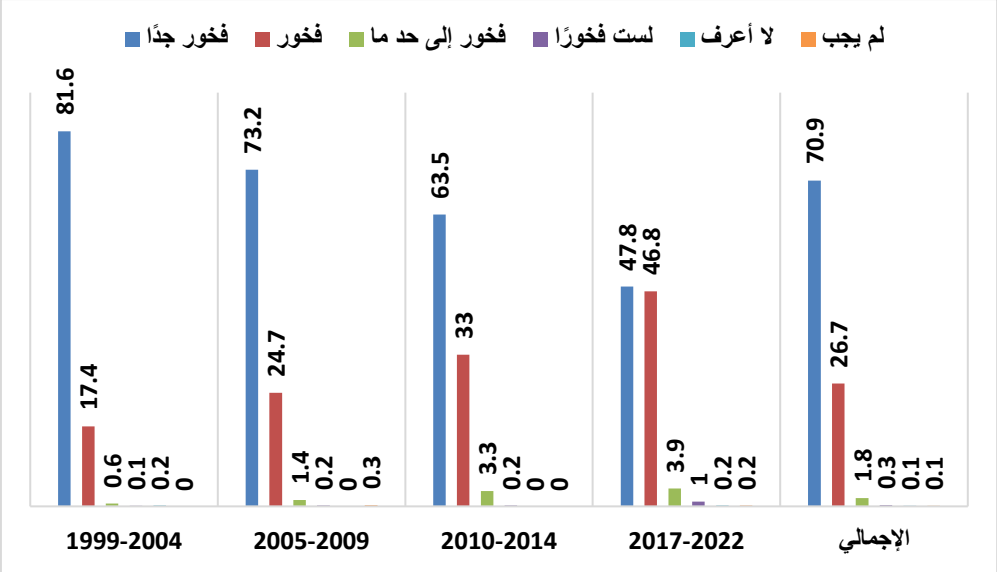

شكل (٢٤): الفخر بالانتماء إلى مصر

ولكن المتامل في الشكل السابق (رقم ٢٤)، سيلاحظ أن هناك تراجعًا تدريجيًا مستمرًا في نسبة من يشعرون بالفخر لانتمائهم لمصر، حيث انخفضت نسبة من يشعرون بالفخر الوطني من ٩٩٪ في الدورة الزمنية الأولى (١٩٩٩-٢٠٠٤) إلى ٩٧.٩٪ في الدورة الزمنية الثالثة (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، ثم إلى ٩٦.٥٪ في الدورة الثالثة (٢٠١٠-٢٠١٤)، ثم وصلت في الدورة الأخيرة (٢٠١٧-٢٠٢٢) إلى نحو ٩٥.٧٪. وهو ما قد يمكننا تفسيره إلى حالة التراجع المستمر الذي شهدته البلاد على مدار أكثر من عقدين على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بفعل العديد من الضغوطات الداخلية والخارجية.

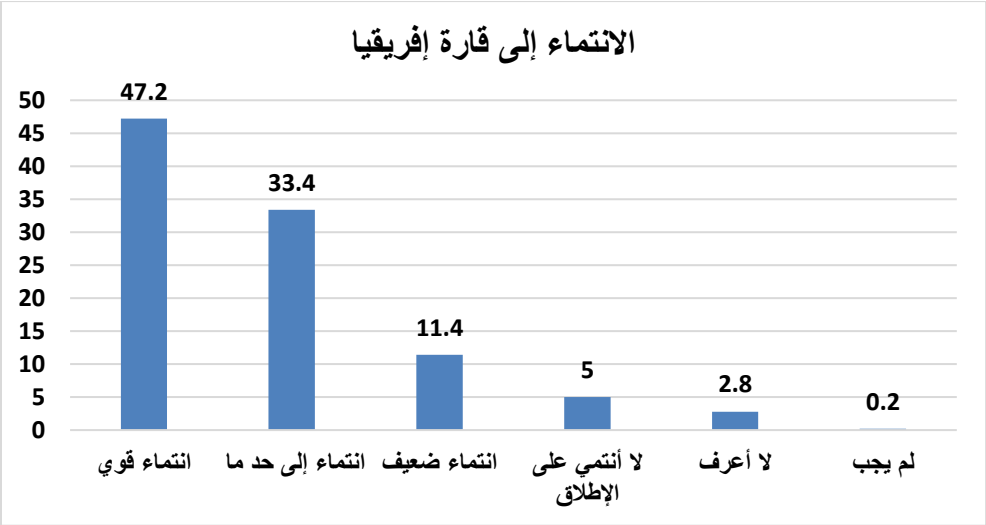

شكل (٢٥): الانتماء إلى القارة "إفريقيا"

وبالانتقال إلى الانتماء إلى القارة: إفريقيا، سنجد أن نسبة من يشعرون بالانتماء القوي لها لا تتعدى ٤٧.٢، أما من يشعرون بالانتماء –إلى حد ما– لها تبلغ نسبتهم حوالي ثلث العينة (٣٣.٤٪)، بينما كانت نسبة الانتماء الضعيف لقارة إفريقيا فكانت ١١.٤٪، وانعدام الانتماء لها بلغ ٥٪ من المستجيبين. وربما يرجع هذا الانتماء الضعيف للقارة إلى عاملين مختلفين؛ الأول يتصل بالصورة الذهنية للمصريين حول قارة إفريقيا وشعوبها، تلك الصورة التي تتمحور حول تخلف القارة وشعوبها. والعامل الثاني يتعاطى مع فكرة أن اتساع دائرة الانتماء يزيد من ضعف الروابط، فكلما كانت دائرة الانتماء أولية أو ضيقة كانت الصلات بها أقوى.

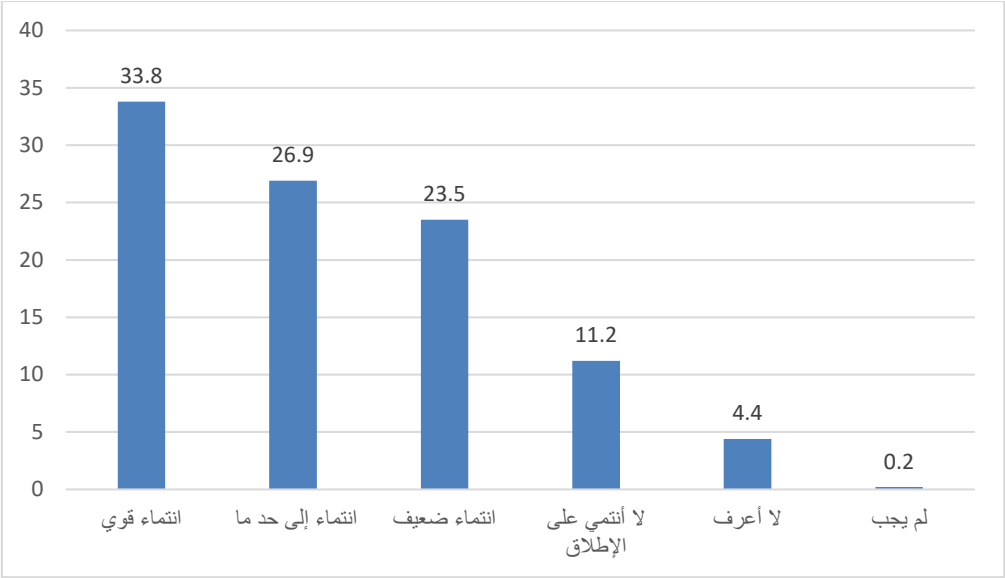

شكل (٢٦): الانتماء إلى العالم

وربما يصدق التحليل السابق –جزئيًا– عند النظر إلى الانتماء إلى العالم بين المصريين، حيث إن هناك أكثر قليلًا من ثلث العينة (٣٣.٨٪) يشعرون بانتمائهم القوي لهذا العالم، ونحو ٢٦.٩٪ منهم يشعرون بانتماء –إلى حد ما– لهذا العالم، بينما كادت تصل نسبة أصحاب الانتماء الضعيف لنحو ربع العينة (٢٣.٥٪)، في حين كانت نسبة من يشعرون بعدم الانتماء لهذا العالم ١١.٢٪ من المستجيبين. وربما يرجع ذلك التراجع في الشعور بالانتماء لهذا العالم –أيضًا– إلى كم الانتكاسات والحروب والأزمات التي تعرض لها الوطن العربي ووالإسلامي عمومًا، ومصر خصوصًا، بإيعاز من بعض القوى في هذا العالم، في حين ظل باقي العالم موقف المتفرج.

خلاصة القول، يمكن تفسير مجمل النتائج السابقة على ضوء عدة عوامل تتعلق بخصائص المجتمع المصري والتغيرات الكبيرة التي مر بها خلال العقد الماضي، حيث يُلاحظ ما يلي:

أولاً: الانتماء المحلي القوي (إلى القرية أو الحي) يعكس الطبيعة المجتمعية التقليدية والتراتبية التي يتميز بها المجتمع المصري، حيث تلعب الأسرة والجماعة المحلية دورًا محوريًا في تشكيل الهوية. هذا الارتباط القوي بالجماعة المحلية يتجذر في البنية الثقافية والاجتماعية للمجتمع، حيث يعتمد الأفراد على الروابط الاجتماعية القوية في حياتهم اليومية. وقد عززت الظروف الاقتصادية الصعبة في العقد الأخير من هذا التوجه، حيث يلجأ الأفراد إلى شبكات الدعم المحلي في مواجهة الأزمات.

ثانيًا: الانتماء الوطني القوي يعكس شعورًا متزايدًا بالمواطنة والانتماء، والذي تطور في مصر بعد سلسلة من الأحداث السياسية الكبرى خلال العقد الماضي، حيث شهدت هذه الفترة تعزيز الشعور بالهوية الوطنية كرد فعل على الأزمات الداخلية والصراعات الخارجية.

ثالثًا: في المقابل يعكس الانتماء الضعيف إلى القارة الإفريقية والعالم مزيجًا من العوامل التاريخية والنفسية؛ فتاريخيًا، كانت مصر تميل إلى الانفتاح على العالم العربي وأوروبا أكثر من الإفريقي، ما أدى إلى تشكيل صورة ذهنية سلبية عن إفريقيا في الوعي الشعبي المصري، مرتبطة بالتخلف والفقر. كما كانت التطورات السياسية والاقتصادية خلال العقد الأخير، بما في ذلك الأزمات الاقتصادية والحروب في المنطقة، وعدم تدخل المجتمع الدولي بشكل مؤثر في الأزمات التي واجهتها مصر نتاجًا لهذه الازمات والحروب، سببًا في تعزيز شعور المصريين بالاغتراب عن العالم الأوسع، ما أثر على الشعور بالانتماء إليه.

خلاصة واستنتاجات وتوصيات

تُبرز نتائج الدراسة الراهنة كيفية تعقيد وتشابك القيم السياسية في ظل التحولات الكبرى التي شهدتها البلاد خلال العقدين الأخيرين. فما هو ثابت من خلال نتائج الدراسة –والعديد من الدراسات السابقة، هو أن الثقافة السياسية المصرية ليست ثابتة، بل تخضع لتأثيرات متداخلة من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تُشكل رؤى الأفراد حول النظام السياسي والمؤسسات المختلفة.

في هذا السياق، أظهرت نتائج الدراسة أن مستويات **الثقة في بعض المؤسسات الرئيسية** شهدت انخفاضًا ملحوظًا، خصوصًا بعد اضطرابات ٢٠١١ وما تبعها من تغييرات جذرية مؤقتة على المستوى السياسي والاقتصادي. وهذا التراجع يُعزى إلى تجربة المصريين مع عدم استقرار الحكومات والانقسامات السياسية وتزايد الإحساس بالاستقطاب بين القوى المختلفة. ومع ذلك، تعكس عودة الثقة التدريجية في بعض المؤسسات، مثل الشرطة، رغبة المواطنين في الاستقرار السياسي والأمني على الرغم من التحديات المستمرة.

أما **الاتجاه نحو الديمقراطية**، فقد مر بمراحل متباينة، حيث ظل هناك تفضيل عام للديمقراطية كأحد الأنظمة المثلى للحكم، إلا أن التجارب الواقعية والواقع السياسي بعد ٢٠١١ أثرت على هذا التفضيل، حيث يرى المصريون أن الديمقراطية ذات أهمية بالغة، إلا أن الاضطرابات وعدم الاستقرار أثرت سلبًا على هذا الاتجاه، ما دفعهم للتفكير في بدائل أخرى مؤقتة، مثل الحكم القوي أو الأوتوقراطي.

وعلى مستوى **السياسات والسمات الضرورية للديمقراطية**، تبين أن المصريين يتوقعون من النظام الديمقراطي توفير العدالة الاجتماعية وتحقيق التوازن الاقتصادي عبر

سياسات مثل فرض الضرائب على الأغنياء وتقديم المساعدات للفقراء. وعلى الرغم من ميلهم نحو هذه السياسات في بعض الفترات، إلا أن التجارب الاقتصادية المتتالية والتحديات التي مرت بها البلاد جعلت هذا التوقع متأرجحًا بين الطموح والواقع السياسي الاقتصادي القائم.

وفيما يتصل **بدوائر الانتماء لدى المصريين،** فقد تبين أن المصريين يحتفظون بانتماء قوي نحو بلدهم وهويتهم الدينية والتاريخية، مما يُشكل ركيزة أساسية في ثقافتهم السياسية. ويعكس هذا الانتماء استمرارية الشعور بالفخر بالماضي والهوية الحضارية.

في المجمل، تعكس هذه الدراسة أن الثقافة السياسية في مصر هي انعكاس لتفاعل معقد بين التاريخ والحاضر، بين الطموحات الديمقراطية والقيود الواقعية التي يفرضها الواقع السياسي والاقتصادي. وتظهر النتائج أن المصريين لا يزالون يسعون نحو نظام سياسي يُلبي طموحاتهم في العدالة والاستقرار، إلا أن هذا السعي يظل محاطًا بتحديات معقدة تتطلب إصلاحات مؤسسية واقتصادية عميقة لتعزيز الثقة في النظام السياسي وتحقيق الديمقراطية المنشودة بشكل فعلي ومستدام.

توصيات:

أظهرت الدراسة الراهنة أن الثقافة السياسية لدى المصريين شهدت تغيرات ملحوظة خلال العقدين الأخيرين، متأثرة بالتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث تبين أن هناك انخفاض كبير في الثقة بالمؤسسات الرئيسية مثل المؤسسات الدينية، الصحافة، والأحزاب السياسية، خصوصًا بعد أحداث ٢٠١١ وما تبعها من اضطرابات. في الوقت ذاته، أظهر المصريون ميلًا مستمرًا لدعم الديمقراطية، لكن مع تراجع في القناعة بفعاليتها

نتيجة تجاربهم السياسية الصعبة. وعلى مستوى الانتماء، حافظ المصريون على ولائهم لهويتهم الوطنية والدينية، رغم تقلب الثقة في النظام السياسي.

كذلك أظهرت الدراسة أن هناك اتجاهات متناقضة نحو الأنماط المختلفة للحكم، فبرغم تراجع الثقة بالديمقراطية كآلية للحكم، إلا أن المصريين أبدوا تفضيلًا واضحًا لوجود نظام ديمقراطي حقيقي. من جهة أخرى، ازدادت التأييدات المؤقتة لأساليب الحكم السلطوية أو المعتمدة على التكنوقراط خلال الأزمات، وهو ما يعكس رغبة المصريين في الاستقرار. واستنادًا إلى هذه النتائج، يمكن تقديم التوصيات التالية لتعزيز الثقافة السياسية لدى المصريين:

أ. **تعزيز الثقة في المؤسسات الحكومية:** وربما يمكن تحقيق ذلك من خلال:

- **إصلاح مؤسسي شامل:** بحيث يضمن هذا الإصلاح الشفافية والنزاهة والمسائلة، ومن ثم الفاعلية، لمختلف المؤسسات.
- **المشاركة المجتمعية:** بحيث يتم فتح قنوات تواصل حقيقية وفعالة بين الحكومة والمواطنين للسماح بمشاركة أوسع في رسم السياسات العامة.
- **تحسين الخدمات العامة:** بما يضمن تقديم خدمات عامة فعالة يمكنها تلبية وإشباع احتياجات المواطنين.

ب. **تعزيز الثقافة الديمقراطية:** ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- **نشر الوعي بالديمقراطية:** وربما يمكن تحقيق هذا الهدف عبر تنظيم حملات التوعية من خلال وسائل الإعلام المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني بغية تعزيز الفهم الصحيح للديمقراطية وأهميتها في تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة.

- **تعزيز التعليم المدني:** بما يسمح بإدراج برامج ومواد تعليمية تُعالج القيم الديمقراطية والحقوق المدنية ضمن المناهج الدراسية في المراحل التعليمية المختلفة.

ج. **تحقيق العدالة الاجتماعية:** ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال:

- **إصلاح النظام الضريبي:** ما يشمل فرض ضرائب تصاعدية على أرباح الأغنياء توجه لدعم برامج تهدف إلى تحسين مستوى معيشة الفئات الهشة والفقيرة والمهمشة.
- **تقديم الدعم للعاطلين عن العمل:** وعلى الرغم من أن الدولة قد قطعت شوطًا في هذا السياق، خصوصًا في دعمها للعمالة غير المنتظمة إبان جائحة كورونا، وبرغم الضغوطات الاقتصادية التي تجعل من الدولة عاجزة عن تقديم مساعدات مالية دائمة للعاطلين، فإنه ينبغي توفير برامج تدريبية مهنية تُعزز من فرص الحصول على عمل في القطاعات الاقتصادية التي تحتاج إلى عمالة.

المراجع

أ. المراجع باللغة العربية

١. أحمد محمد عبد الرحمن العايدي، تأثير العولمة على الثقافة السياسية المصرية ودورها في قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، مجلة العلوم الاجتماعية والسياسية، مج. ١٨، ع.٤، ج. ٢، ٢٠١٧.

٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، رصد حركة مستخدمي الانترنت بالمليون مستخدم، متاح على الرابط التالي: https://n9.cl/npfm3

٣. حازم أحمد الشعراوي، أثر برنامج بالوسائط المتعددة على تعزيز قيم الانتماء الوطني والوعي البيئي لدى طلبة الصف التاسع، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية –غزة، كلية التربية، فلسطين، ٢٠٠٨.

٤. خالد كاظم أبو دوح، مستويات الثقة العامة في المؤسسات الحكومية ومحدداتها: دراسة ميدانية على عينة من المتعلمين بمحافظة سوهاج، المجلة العربية لعلم الاجتماع، ع. ٢٤، ٢٠١٩.

٥. زدام يوسف، التناقض في الفكر والممارسة السياسية لدى المواطن الجزائري قراءة في نتائج المسح العالمي للقيم ٢٠١٠–٢٠١٤، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، ع. ١٣، ٢٠١٥.

٦. سيد فارس، الثقة بالحكومة، وتمثيلات العدالة والإدماج الاجتماعي: بحث في الأنثروبولوجيا السياسية، مج. ٢١، ع. ٩، ٢٠٢٤.

٧. عبد القادر عبد العالي، الثقافة السياسية والتصدعات الاجتماعية والديمقراطية: دراسة حالة الجزائر، مجلة عمران، مج. ١١، ع. ٤٤، ٢٠٢٣.

٨. عزمي بشارة، الثقافة السياسية: ملاحظات عامة، مجلة تبين، مج. ١٢، ع. ٤٥، ٢٠٢٣.

٩. محمد عز، مسح القيم العالمي: قراءة في التحولات القيمية والثقافية حول العالم، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٢، متاح على الرابط: https://2u.pw/IT9EVhj

١٠. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، نشرة مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مارس ٢٠٢٣.

(ب) المراجع باللغة الإنجليزية

(1) Ali Dessouki, The Mass Political Culture Of Egypt: A Case Study Of The Persistence Of Cultural Traits, The Muslim World, Vol. 61, No. 1, 1971.

(2) David J. Anthony, Political Culture And The Nature Of Political Participation In Egypt, Master's Thesis, The Naval Postgraduate School, 1980.

(3) Gabriel Almond And Sidney Verba, The Civic Culture: Political Attitudes And Democracy In Five Nations, Princeton University Press, London ,1963.

(4) Greg Power, Challenges For Political Parties In Transitional Elections: Organisation, Policies And Identity, In: Mohammed El-Agati And Others, Political Parties And Public Opinion In Egypt, Arab Forum For Alternatives And Global Partners Governance, 2014.

(5) Kenneth Newton, Trust, Social Capital, Civil Society And Democracy, International Political Science Review, Vol. 22, No. 2, 2001.

(6) Mazen Hassan, Elisabeth Kendall And Stephen Whitefield, Between Scylla And Charybdis: Religion, The Military And Support For Democracy Among Egyptians 2011-2014, Democratization, Vol. 25, No. 2, 2017.

(7) Mohamed Elimam, The Determinations Of Public Trust In The Government Of Egypt: An Empirical Study, Master's Thesis, American University In Cairo, Auc Knowledge Fountain, 2021.

(8) Neil Ketchley And Thoraya El-Rayyes,Unpopular Protest: Mass Mobilization And Attitudes To Democracy In Post-Mubarak Egypt, The Journal Of Politics, No. 83, 2019.

(9) Peter E. Makari, Christianity And Islam In Twentieth Century Egypt: Conflict And Cooperation, International Review Of Mission, Vol. 89, No. 352, 2000.

(10) Thomas Hanitzsch, Arjen Van Dalen And Nina Steindl, Caught In The Nexus: A Comparative And Longitudinal Analysis Of Public Trust In The Press, The International Journal Of Press/Politics, Vol. 23, No. 1, 2018.

(11) Vincent Durac, Opposition Party Political Dynamics In Egypt From The 2011 Revolution To Sisi,In: Dara Conduit, Shahram Akbarzadeh(Eds), New Opposition In The Middle East, Palgrave Macmillan, London, 2018.

Political Culture of Egyptians in the Third Millennium: An Analytical Study of the World Values Survey

Abstract:

This study seeks to analyze the political culture of Egyptians over the past two decades, by monitoring the transformations that have occurred in their attitudes towards political institutions, democracy, and social affiliations. The study aims to understand the extent to which political and economic transformations have affected trust in institutions, and the extent of Egyptians' support for democracy, in addition to exploring the factors influencing circles of belonging. Data from the World Values Survey, collected in four main waves during the years 2000, 2008, 2012, and 2018, were used to analyze these transformations. The study relied on the descriptive analytical approach, using the meta-analysis method of the survey data to provide a comprehensive picture of political culture. The analysis was divided into three main axes: trust in institutions (such as religious institutions, the press, political parties, and the police), attitudes towards democracy, and circles of belonging. Changes in these axes were analyzed across the survey waves to identify the main trends in the political culture of Egyptians. The results showed a significant decline in trust in institutions, especially after the events of 2011 and the political and economic turmoil that followed. There was also a general tendency to prefer democracy, but this preference declined as a result of the difficult political experiences in the post-2011 period. In terms of belonging, Egyptians maintained a strong sense of belonging to their country and their religious and historical identity, but confidence in the political system and institutions remained wavering.

Keywords: Political Culture؛ World Values Survey؛ Political values.